

EP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

UNEP/GPA/IGR.1/9
22 December 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض
تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة
البحرية من الأنشطة البرية

蒙特利尔，加拿大 26-30 تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

تقرير الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل
العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

110202 K0136019

لدواعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى
الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المحتويات

٤	الموجز
٦	مقدمة.....

الجزء الأول

٦	الجزء متعدد أصحاب المصلحة.....
---	--------------------------------

الفصل

٦	أولاً - افتتاح الاجتماع.....
٨	ثانياً - تنظيم الاجتماع.....
٨	ثالثاً - إقرار جدول الأعمال.....
١٠	رابعاً - استعراض الإنجازات في تنفيذ برنامج العمل العالمي، ١٩٩٥-٢٠٠١.....
١٤	خامساً - خطة العمل الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي لمياه المجارير البلدية.....
١٦	سادساً - برنامج العمل المقترن للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي والمنظمات الشريكة، مع التكاليف الإرشادية.....
١٩	سابعاً - تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال تحسين الإدارة البحرية
٢٢	ثامناً - بناء الشراكات وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.....
٢٤	تاسعاً - التوصيات المقرر رفعها إلى الجزء الوزاري/الجزء رفيع المستوى

الجزء الثاني

٢٥	الجزء الوزاري/رفيع المستوى.....
٢٥	عاشرأ - الجزء الوزاري/رفيع المستوى وإعلان مونتريال بشأن برنامج العمل العالمي.....
٣١	حادي عشر - مسائل أخرى

٣١.....	ثاني عشر - اعتماد تقرير الاجتماع
٣١.....	ثالث عشر - اختتام الدورة

المرفقات

٣٢.....	الأول - إعلام مونتريال لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
٣٧.....	الثاني - استنتاجات الرئيسي المشاركين من الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية
٤٥.....	الثالث - معلومات موجزة عن أنشطة البحار الإقليمية
٥٣.....	الرابع - إعلان منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة
٥٥.....	الخامس - بيان المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية
٥٧.....	السادس - بيان المنظمات غير الحكومية

الموجز

عقد ممثلو ٩٨ بلداً، بما في ذلك عدد من الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين، إجتماعاً في مونتريال، كندا، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قدم فيه العديد من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية مساهمات قيمة وذلك من أجل استعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية منذ اعتماده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، ولرسم طريق المضي إلى الأمام. وأيد الاجتماع برنامج عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ وما يتصل به من تكاليف إشارية. وركز الاجتماع أساساً على قضايا تتعلق بمنفایات مياه البلدية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمحيطات وبناء الشراكات، وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي.

ومن بين النتائج الرئيسية التي أسفر عنها الاجتماع، إعلان مونتريال (انظر المرفق الأول)؛ واستنتاجات الرؤساء المشاركين (انظر المرفق الثاني)؛ وإعلان منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة (انظر المرفق الرابع) وبيان المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (انظر المرفق الخامس) وبيان المنظمات غير الحكومية (انظر المرفق السادس).

والاحظ الاجتماع التقدم المطرد المحرز، وإن كان بطبيأاً، في تنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويات العالمية والإقليمية والقطبية. وتم الثناء على الجهود التي بذلها مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي في التعجيل بتنفيذ البرنامج، لاسيما في السنتين إلى السنوات الثلاث الماضية. وحدد تقرير فريق الخبراء المشترك المعنى بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية أخطر التهديدات العالمية بوصفها تتمثل في تبدل وتنمية الموارد والنظم الإيكولوجية، وتأثير مياه المجارير على الصحة البشرية والبيئة، وانتشار وتزايد الإثراء بالمغذيات؛ وتغير تتفقات الرواسب بسبب التعديل الهيدرولوجي. وحددت الأسباب العامة الجذرية لذلك بأنها الفقر وأنماط الاستهلاك غير المستدامة وسوء إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

واستعرض الاجتماع وأعرب عن ترحيبه بخطة العمل الاستراتيجية لنفايات المياه البلدية التي أعدها مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي. وقد حظي توسيع نطاق المنهجية ليشمل فئات المصادر الأخرى في برنامج العمل العالمي بالتأييد الواسع. وتم الترحيب بالتركيز القوي على جانب الصحة البشرية من جوانب قضية نفايات المياه البلدية. وأقر الاجتماع الحاجة إلى توفير تمويل إضافي وإلى آليات تمويل جديدة من أجل التصدي لقضية نفايات المياه البلدية، وتم الإعراب عن المساعدة للمشاريع البديلة المنخفضة الكلفة لمنع تلوث البحار والتقليل منه.

ووصف برنامج العمل المقترح ٢٠٠٦-٢٠٠٢ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي بأنه برنامج تطوري وشامل وواقعي ويركز على العمل أكثر من مجرد تحديد المشكلات. وساد رأي عام بأن مستوى التمويل المحدد في برنامج العمل المقترح بوصفه "متوسط" هو المستوى المناسب الذي يجب السعي لتحقيقه. وتم الترحيب بالتركيز على إلتماس تحقيق التنفيذ من خلال الشراكات.

وتم التأكيد مجدداً على الدور المركزي الذي تؤديه الحكومات الوطنية في تنفيذ برنامج العمل العالمي، كما ألقى الضوء على الدور المحوري لكل من برامج البحار الإقليمية في تيسير التسويق. واستمع الاجتماع إلى تقارير من برامج البحار الإقليمية التابعة لكل منها (انظر المرفق الثالث) وكان هناك اتفاق عام على أن برامج البحار الإقليمية تشكل، بعد تعزيزها، دعامة لتحسين إدارة المحيطات. ووضع التشديد على ضرورة قيام شراكات جديدة ونهج جديدة وعمليات متكاملة في تنفيذ برنامج العمل العالمي بأسلوب يتسم بفعالية التكاليف والاستدامة. وبالمثل تم تأكيد الحاجة الملحة لإدماج إدارة الموارد الساحلية ومتطلبات حماية المناطق الساحلية مع إدارة أحواض الأنهر.

وتم التشديد على ضرورة قيام الحكومات بتطوير شراكات تعاونية مع مؤسسات مالية دولية ومنظمات دولية والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية وغير ذلك من أصحاب المصالح الرئيسيين منن لهم دور محوري في تنفيذ برنامج العمل العالمي. كذلك ساد اتفاق عام بأنه من الضروري إدراج أهداف برنامج العمل العالمي في صلب برامج التنمية الوطنية التي تضعها الحكومات.

ولاحظ الاجتماع أن بلداناً عديدة تعهدت بالتزامات قوية بتوفير المياه النقية ومكافحة التلوث، رغم إنفاقها إلى الموارد المالية الالزمة لمتابعة القيام بهذه الالتزامات. وتبعاً لذلك، اتفق الاجتماع على ضرورة إدراج أهداف برنامج العمل العالمي في صلب برامج وخطط عمل المؤسسات المالية الرئيسية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية.

مقدمة

١ - أعتمد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (UNEP/OCA/LBA/IG.2/7) في مؤتمر حكومي دولي عقد لهذا الغرض في مدينة واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقره ١٩/٢٠ باء المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، إجراء أول استعراض حكومي دولي لحالة تنفيذ برنامج العمل العالمي في عام ٢٠٠١.

٢ - ومن ثم، طلب مجلس الإدارة في مقرره ١٠/٢١ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى المدير التنفيذي أن ينظم اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بمشاركة الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية، مع إيلاء الاهتمام الواجب لاستخدام آليات مالية مبتكرة لتنفيذ برنامج العمل العالمي، ولتعزيز مشاركة الحكومات، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني في معالجة هذه المسألة.

الجزء الأول

الجزء متعدد أصحاب المصلحة

أولاً - افتتاح الاجتماع

٣ - افتتح الاجتماع في الساعة ١٠:٣٠ صباح الاثنين ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، السيد هيرب واليوال، وزير شؤون مصائد الأسماك والمحيطات في كندا، وأيضاً نائبة عن السيد ديف أندريسون، وزير البيئة الكندي ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي لم يتمكن من حضور الاجتماع. كما أدى إلى بيان افتتاحي السيد دونالد كانيارو، مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية، نائبة عن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ - قال السيد واليوال في بيته، إن اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي الأول يتبع فرصة للتأمل في المنجزات التي تحققت سابقاً في إطار برنامج العمل العالمي، وللتطلع إلى ما يلزم عمله في المستقبل، خاصة وأن مجتمع المحيطات يقوم بإعداد رسالته إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وأشار إلى أن الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ١٩٩٢ (قمة الأرض)، والذي شكل الأساس لاعتماد برنامج العمل العالمي في عام ١٩٩٥، قد حدد ولاية واضحة لحماية البيئة البحرية، وقال إن التجربة قد أثبتت عملياً الحاجة إلى اتباع نهج شامل من جانب الكثير من أصحاب المصلحة ذوي بمن فيهم أولئك المعينين على المستوى الدولي. كما لاحظ أن الجهد المبذول على المستوى الإقليمي هو المفتاح للنهوض بسلامة المحيطات. وفي هذا الخصوص، أيدت كندا بقوة خطة العمل الوطنية الروسية للقطب الشمالي والمقترح المقترن بها لصندوق البيئة العالمية (مرفق البيئة العالمية)، وسوف تزيد دعمها السنوي لتلك الخطة بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار كندي.

٥ - وحضر الاجتماع ممثلو البلدان التالية: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكواتور، أنجيفوا وبربودا، إيران (جمهورية - إسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مالدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان ترومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، السلفادور، السنغال، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موزambique، موناكو، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، النiger، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليمن.

٦ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأمانات الاتفاقيات التالية ممثلة في الاجتماع: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أمانة الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرفق البيئة العالمية، التقييم العالمي للمياه الدولية، اتفاقية التنوع البيولوجي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية، المكتب التنسيقي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) المواد الكيميائية/(برنامج الأمم المتحدة للبيئة)/المركز العالمي لرصد الحفظ.

٧ - وتمثلت في الاجتماع المنظمات الحكومية الدولية التالية: اللجنة الاستشارية المعنية بحماية البحار، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة المعنية بالتعاون في مجال البيئة، وللجنة أسبار لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي، والبعثة الدائمة لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، واتفاقية الأراضي الرطبة، أمانة مبادرة أحواض الأنهر، المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وبرنامج جنوب آسيا للتعاوني البيئي، والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، والاتحاد العالمي للحفظ.

٨ - وكانت ممثلة في الاجتماع المنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى التالية: Equiterre، تحالف برنامج العمل العالمي لخليج ميني، ومنظمة العالم - الهند، حركة السلام الأخضر الدولية، المجموعة الإيكولوجية لماياب، A.C. (GEMA)، المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، المعهد الدولي للمحيطات، المياه الدولية: شبكة تبادل الخبرات والموارد، الشبكة الدولية للرصد، الشبكة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة في أفريقيا، أمانة المنتدى العالمي الثالث للمياه، الصندوق العالمي للأحياء البرية - المملكة المتحدة، Solutions Inc.، هيئة تقضي التلوث، مجلس صناعة الأغذية البحرية في نيوزيلندا وجامعة دلاوير، كلية جراند فيت لدراسات البحار.

ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - النظام الداخلي

٩ - نظراً إلى أن الاجتماع عقد برعاية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفق على أن يطبق عليه النظام الداخلي للمجلس، مع إجراء التعديلات التي يقتضيها اختلاف الحال.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - انتخب السيد هيرب داليوال، ممثل الحكومة المضيفة، رئيساً للاجتماع بالتزكية. كما انتخب بالتزكية الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب الاجتماع:

نائب الرئيس: السيد ماغنوس يوهانسون (آيسلندا)

نائب الرئيس: السيد بوريس مورغونوف (الاتحاد الروسي)

نائب الرئيس: السيد تيولوما نيروني سليد (ساموا)

نائب الرئيس: السيدة ريجويس مابودافاسي (جنوب إفريقيا)

المقرر: السيد فرانكلين ماكنونالد (جامايكا)

جيم - تنظيم عمل الاجتماع

١١ - وتم الاتفاق على أن يقسم الاجتماع إلى ثلاثة أجزاء: الجزء متعدد أصحاب المصلحة للفترة من الاثنين ٢٦ إلى الأربعاء ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، للنظر في البند ١ إلى ٩ من جدول الأعمال المؤقت؛ الجزء الوزاري/رفع المستوى، الخميس ٢٩ وصباح الجمعة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، للنظر في البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت؛ والجزء الختامي، بعد ظهر الجمعة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لدراسة البند ١١ إلى ١٣ من جدول الأعمال المؤقت. وأنتفق على أن يرأس السيد داليوال الجزء الوزاري فيما يتقاسم السيد يوهانسون والسيد سليد مهامه ترؤس الجزء متعدد أصحاب المصلحة.

١٢ - وأنتفق أيضاً على أن يعمل الاجتماع في جلسات عامة وعلى إنشاء فريق صياغة مفتوح العضوية لدراسة إعلان مونتريال، تحت رئاسة السيد توم لاقلين (الولايات المتحدة الأمريكية).

ثالثاً - إقرار جدول الأعمال

١٣ - أعادت منسقة مكتب التنسيق إلى الأذهان، المهام المنوطة باجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، على النحو المبين في الفقرة ٧٧ من برنامج العمل العالمي، وأوجزت مجال التركيز المقترن للجتماع وكذلك

النتائج المتوقعة. وأشارت إلى أن الطابع غير الملزم لبرنامج العمل العالمي يضفي عليه المرونة وإمكانيات استقصاء الحلول المبتكرة.

١٤ - وبعد النظر في جدول الأعمال المؤقت الذي قدمته الأمانة (UNEP/GPA/IGR.1/1)، أقر المشاركون جدول الأعمال التالي للجتماع:

- ١ افتتاح الاجتماع.
- ٢ تنظيم الاجتماع:
 - (أ) النظام الداخلي؛
 - (ب) انتخاب أعضاء المكتب؛
 - (ج) تنظيم العمل.
- ٣ إقرار جدول الأعمال.
- ٤ استعراض الإنجازات في تنفيذ برنامج العمل العالمي، ١٩٩٥ - ٢٠٠١:
 - (أ) المستوى العالمي؛
 - (ب) المستوى الإقليمي؛
 - (ج) المستوى الوطني.
- ٥ خطة العمل الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي لمياه المجارير البلدية.
- ٦ برنامج العمل المقترن للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٢ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي والمنظمات الشريكة، مع التكاليف الإرشادية.
- ٧ تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال تحسين الإدارة البحرية:
 - (أ) منابر لأصحاب المصلحة المتعددين لوضع إجراءات جديدة وتحسين التنسيق؛
 - (ب) تحسين التعاون والتنفيذ بين الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية؛
 - (ج) التعاون داخل المناطق الإقليمية فيما بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛
 - (د) دور المجتمع المدني والحكومات المحلية؛

(ه) دور لجان أحواض الأنهر وإدارة المناطق الساحلية.

- ٨ - بناء الشراكات وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي:

(ا) شروط لنجاح تطبيق الترتيبات المالية المناسبة؛

(ب) دور الحكومات والقطاع الخاص وقطاعات التمويل والمجتمع المدني؛

(ج) تطبيق ترتيبات مالية مناسبة للحماية البيئية.

- ٩ - توصيات ترفع إلى الجزء الوزاري/رفع المستوى.

١٠ - الجزء الوزاري/رفع المستوى وإعلان مونتريال بشأن برنامج العمل العالمي:

(ا) تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال تحسين الإدارة الساحلية والبحرية؛

(ب) تعبئة الموارد الضرورية، وعلى وجه التحديد الموارد المالية، بالافتراض من أجل التصدي لأنشطة البرية.

١١ - مسائل أخرى.

١٢ - اعتماد تقرير الاجتماع.

١٣ - اختتام الاجتماع.

رابعاً - استعراض الإنجازات في تنفيذ برنامج العمل العالمي،

٢٠٠١-١٩٩٥ (البند ٤ من جدول الأعمال)

ألف - المستوى العالمي

١٥ - لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الاجتماع الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/2 (استعراض الانجازات في تنفيذ برنامج العمل العالمي، ٢٠٠١-١٩٩٥) وكذلك الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/INF/2 (استعراض الاتفاقيات الملزمة وغير الملزمة المتصلة بتنفيذ برنامج العمل العالمي).

١٦ - وقدمت البند منسقة المكتب التنسيقي، وأشارت إلى أن الغرض من المناقشة هو إتاحة الفرصة للتأمل في الإنجازات الرئيسية التي تحققت، ولتناول العراقيل والفرص التي صوّفت ولتحديد الإجراءات التي يلزم اتخاذها، بما في ذلك خطط العمل والبروتوكولات الإقليمية، بهدف تيسير الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ وشق درب إلى المستقبل.

١٧ - وقالت إنه تم، بوجه عام، إحراز تقدم، في جملة مجالات منها عن طريق تطوير خطط عمل إقليمية ووطنية، وزيادة استخدام الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتقييم الواقع البيئي. وقد تم في منطقتين إقليميتين اعتماد اتفاقات ملزمة قانوناً بشأن التلوث الناجم عن مصادر برية، إلى جانب الاتفاقيتين العالميتين بشأن الموافقة المسبقة عن علم والملوثات العضوية الثابتة. وأضافت أن العوائق الرئيسية التي حالت دون إحراز المزيد من التقدم تتمثل في الفقر إلى الوعي بشأن برنامج العمل العالمي، والافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذها، والنقص في التمويل والإمكانات، واستمرار الانقسام المؤسسي بين الدوائر التي تتناول شؤون المياه العذبة، والمناطق الساحلية والمحيطات.

١٨ - قدم رئيس فريق الخبراء المشترك المعنى بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، ملخصاً للنتائج والتوصيات الرئيسية للتقرير العالمي عن المصادر والأنشطة البرية التي تؤثر في نوعية واستخدامات البيئة البحرية والساحلية وبيئة المياه العذبة المقترنة بهما. وحدد التقرير أخطر التهديدات على المستوى العالمي، بأنها تبديل وتمرير الموارد والنظم الإيكولوجية؛ وأثار مياه المجاري على صحة الإنسان والبيئة؛ وانتشار وتزايد الإغذاء بالمعنويات؛ تغير تفاصيل الرواسب الناجم عن التغيرات في المجال الهيدرولوجي. أما الأسباب الجذرية الشاملة التي حدثت فهي الفقر، وأنماط الاستهلاك غير القابلة للإدامة، وسوء إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

باء - المستوى الإقليمي

منطقة البحر الكاريبي الكبرى

١٩ - قدم ممثل لمنطقة البحر الكاريبي الأوسع تقريراً عن عملية وضع بروتوكول أروبا لاتفاقية كارتاخينا المتعلقة بالتلويث الناجم عن المصادر والأنشطة البرية وعن الدروس المستخلصة منها.

٢٠ - قال إن معالم رئيسية عدة للبروتوكول تميزه عن الصكوك الأخرى. فقد اختارت الحكومات في منطقة الكاريبي، على سبيل المثال، النهج المحدد حسب المصدر بدلاً من النهج القائم على أساس الملوث، تماشياً مع نهج برنامج العمل العالمي.

٢١ - وأضاف قائلاً إن الهدف الرئيسي بالنسبة للإقليم هو بدء نفاذ البروتوكول. وفي الوقت ذاته، يجري تنفيذ بعض الأنشطة الإقليمية بالفعل، مثل التخطيط والتدريب على الصعيد الوطني في مجال معالجة مياه التفاسيات المحلية وتحديد تقنيات جديدة ومبتكرة لمكافحة التلوث.

منطقة حوض البحر المتوسط

٢٢ - قدم ممثل خطة عمل البحر المتوسط عرضاً لاتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. وقال إن دول منطقة البحر المتوسط وضعت قبل عشرين سنة، برنامج لقياس ورصد حالة البيئة البحرية بهدف تحديد خطوط أساس لأنشطة المضطلع بها في مجال البيئة في المستقبل. كذلك تم اعتماد بروتوكول بشأن المصادر البرية منذ عشرين سنة، ثم استكمل في أعقاب قمة الأرض عام ١٩٩٢ واعتمد

برنامج العمل العالمي عام ١٩٩٥. وذكر أن المعالم البارزة للبرنامج تتمثل في توسيعه ليشمل مناطق أحواض الأنهر ومستجمعات المياه، وفي نصه على اعتماد أنظمة وتراخيص وعمليات تفتيش وعقوبات على المستوى الوطني، وإقرار استراتيجيات وجداول زمنية إقليمية، ونظام جديد لتقديم التقارير إلى مؤتمر الأطراف. وأضاف أنه تم إحراز تقدم كبير في إطار مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية وفرنسا، بين جهات أخرى، لإصدار قائمة بمصادر التلوث في جميع المدن التي تتجاوز حجمًا معيناً، وبالدخلات التي تقلها الأنهر إلى البحر المتوسط، وبما يزيد على ١٠٠ بؤرة للتلوث تم تحديدها.

جيم - المستوى الوطني

البرازيل

٢٣ - قدم ممثل البرازيل تقريراً عن إعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني بشأن الأنشطة البرية لبلده، بما في ذلك استراتيجيات لتنفيذها.

٤ - وقال إن هدف برنامج العمل الوطني هو وضع أهداف إدارية للمشاكل ذات الأولوية وذلك عن طريق جملة أمور منها، وضع وتنفيذ نماذج تكامل بين الإدارة الساحلية وإدارة الموارد المائية.

٥ - والمهمة الرئيسية لبرنامج العمل الوطني هي بناء إطار صلب يتضمن مبادرات تتناول، بين أمور أخرى، أهداف برنامج العمل العالمي. ويقدم برنامج البرازيل للعمل الوطني إطاراً لتنفيذ التعاون على المستوى الإقليمي.

كندا

٦ - وأشار ممثل كندا إلى أن برنامج العمل الوطني لبلده الذي صدر في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ يستجيب لدعوة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية عن طريق إجراءات منسقة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وتشمل أهداف برنامج العمل الوطني حماية الصحة البشرية وتنقیل ندھور البيئة البحرية وإصلاح المناطق المتضررة. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني، حدّدت كندا ثلاثة مبادئ هي: التنمية المستدامة، والإدارة المتكاملة، والنهج التحوطي. ويشمل هذا أيضاً تساقط الإدارة الساحلية المتكاملة مع إدارة أحواض الأنهر وتحطيط استخدام الأرض.

٧ - وأضاف أن كندا قد تعلمت، عند وضع برنامج عملها الوطني، ومن عملها على تنفيذ أولوياته، العديد من الدروس الرئيسية، متصلة بمنهجية برنامج العمل العالمي وكيفية البناء على أساس الآليات القائمة. وأشار إلى أن لدى كندا التشريع وأسس السياسات العامة إلى جانب شبكة واسعة من المبادرات التي تفذ حالياً في ما يتصل بالشئون البحرية، تكفي لتوفير الإطار الأساسي لتنفيذ خطة العمل الوطنية. كما وضعت كندا أول تقرير قطري لها يوجز التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عملها الوطني.

الاتحاد الروسي

- ٢٨ - وقدم ممثل الاتحاد الروسي خطة العمل الوطنية الروسية لحماية البيئة البحرية من التلوث الصناعي في منطقة القطب الشمالي، وأشار إلى أن هذه المنطقة فريدة في بيئتها وفي مناخها. وقال إن منطقة القطب الشمالي تؤدي دوراً رئيسياً في الدوران البحري والجوي العالمي وبصفة عامة في المحافظة على التوازن الأيكولوجي العالمي. وتبعاً لذلك، لا يسع الدول غير القطبية الشمالية أن تظل غير عابئة بالحاجة إلى معالجة المشاكل التي تواجه منطقة القطب الشمالي.
- ٢٩ - وأعلن أن العمل على صياغة خطة العمل الوطنية الروسية أتى إلى مصادر مثل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخطة العمل العالمية، إلى جانب قرارات اتخذتها دول منطقة القطب الشمالي مجتمعة عبر مجلس القطب الشمالي.
- ٣٠ - وسعياً إلى تحقيق هدف حماية الناس والمحيط الحيوي من التلوث الصناعي، سيتم وضع نظام لرصد وتقييم حالة التلوث في المنطقة القطبية الروسية، وذلك بالاقتران بقوية التدابير القانونية والتنظيمية من أجل تشكيل نظام رشيد لاستعمال الموارد الطبيعية ولحماية المناطق القطبية الشمالية من التلوث؛ ووضع مشاريع استثمارية لحماية المناطق القطبية الشمالية من التلوث الصناعي؛ واتخاذ خطوات متعددة في الميادين التنظيمية والتكنولوجية؛ وتوسيع نطاق التعاون الدولي في حماية البيئة القطبية الشمالية.
- ٣١ - وأعلن إنه قد قُدم إلى مجلس مرفق البيئة العالمية مقترن بأعد بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المعنية بحماية البحار بشأن تقديم الدعم لتنفيذ خطة العمل الوطنية.
- ٣٢ - وصاد اتفاق عام في الاجتماع على أن لبرنامج العمل العالمي أهمية أساسية وعلى أنه من الضروري متابعة تنفيذه بقوة متقدمة. وقيل إن الأمر يتطلب شراكات جديدة ونهج جديدة وعمليات متكاملة من أجل التصدي لتنفيذ بصورة مجدية التكلفة ومستدامة.
- ٣٣ - وتم التسليم بما للمؤسسات المالية الدولية من دور هام في تنفيذ برنامج العمل وتمت مناشدة هذه المؤسسات القيام بدور أنشط في تنفيذ البرنامج، إلا أنه أثيرت مسألة أن التنفيذ والتمويل لحماية البيئة البحرية ينبغي أن يكونا في المقام الأول من مسؤولية الحكومات الوطنية المعنية وأن يكون الدعم لمثل هذا التمويل الخارجي مكملاً للاستثمار الوطني، عند الحاجة.
- ٣٤ - وأعتبر برنامج العمل العالمي، بوصفه برنامجاً عالمياً على المنحى، آلية مرنة للترويج لاتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع داخل الأطر الإقليمية والعالمية الملائمة، شاملة العديد من الاتفاقيات وخطط العمل القائمة. وأقترح الإعتراف بأهداف البرنامج ونتائج الاجتماع الحالي والتصدي لها، ضمن جملة أمور، في سياق الأعمال التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

**خامساً - خطة العمل الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي لمياه المجارير البلدية
(البند ٥ من جدول الأعمال)**

٣٥ - ولدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الاجتماع الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/4 الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/5 (خطة العمل الاستراتيجية لبرنامج العمل العالمي لمياه المجارير البلدية).

٣٦ - قدمت لهذا البند منسقة المكتب التنسيقي. فأشارت إلى أن المقصود من خطة العمل الاستراتيجية هو المضي في تطوير التوجيهات الواردة في برنامج العمل العالمي، ودعم هيئات البحار الإقليمية والهيئات الأخرى في جهودها للتصدي لمياه المجارير باعتبارها مشكلة أساسية، وذلك بالسعى إلى تحقيق توافق في الآراء حول وثيقة التوجيه بشأن أفضل الممارسات والإجراءات؛ والترويج لحلول "بديلة"؛ وتيسير الشراكات لتطبيق أفضل الممارسات وتيسير التعاون الإقليمي من أجل تكرار أفضل الممارسات.

٣٧ - وعلى الصعيد الإقليمي، قالت إن خطة العمل الاستراتيجية تهدف إلى توفير مرفقات إقليمية لوثيقة التوجيه بشأن أفضل الممارسات والإجراءات ولجمع تجارب أفضل الممارسات وتوزيعها، ودعم عدد من المشاريع التجريبية التي ينصب تركيزها على إيجاد شراكات جديدة تطبق النهج البديلة.

٣٨ - وأثناء الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٠، لقد شمل تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية، إعداد مشاريع وثائق التوجيه، ووضع قاعدة معارف عالمية وتنظيم سلسلة حلقات عمل إقليمية. ومن المقرر أن تشمل الأنشطة أثناء الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ إنتاج وثيقة توجيه متقدمة عالمياً، وتحقيق تشارك فعال للخبرات والدراسات العملية وأهم من ذلك بناء القدرات.

٣٩ - وطلب إلى الاجتماع أن يستعرض النهج المتبعة في وضع وثائق التوجيه وتوفير المشورة بشأن كيفية المضي إلى الأمام، إضافة إلى استعراض وتوفير التوجيه بشأن خطة العمل الاستراتيجية. ودُعى المشاركون إلى استعراض تركيز مكتب التنسيق على تقوية القدرات لدى السلطات المحلية والوطنية، والموافقة على ضرورة اتباع نهج مماثل فيما يتعلق ببيان المصادر الأخرى - وفي المقام الأول التبديل المادي للمواطن وتتميرها.

٤٠ - وفي المناقشة التي تبعت ذلك، رحب المشاركون بخطة العمل الاستراتيجية وأثنوا على المكتب التنسيقي وشركائه على الجهد المبذول في إعدادها. وتم الترحيب بالتجاهات بشأن مياه المجارير البلدية" و"المبادئ الرئيسية" التي تقوم عليها بوصفها أداة مفيدة في التصدي الفعلى للمسائل الرئيسية في إدارة المياه المستعملة. ورؤي أن المنهجية المتبعة يمكن الاستفادة من توسيع نطاقها لتشمل فئات مصادر أخرى.

٤١ - وقيل أنه نظراً إلى الحالة المالية والطابع المعقد للمشكلة، هناك حاجة إلى تمويل إضافي وإلى آليات تمويل جديدة. وفيما جرى الإعراب عن بعض التأييد لمشاريع منخفضة التكلفة لمنع ونقل التلوث البحري، كان هناك من نبه إلى أن هذه المشاريع يمكن أن تصبح مكلفة أو مدمرة للبيئة إن لم تذر بشكل سليم. وقد جرى التسليم بمزايا الشراكات بين القطاعين العام والخاص وآليات التمويل المتقدمة الأخرى في تحسين

الكفاءة، رهناً بترتيبيات فعالة لاستعادة التكاليف، ولكن أشير إلى أنها لا تلبى دائمًا احتياجات أفراد قنوات المجتمع.

٤٢ - وجرى الترحيب بالتركيز القوي الذي تصبـه الاستراتيجية على جوانب الصحة البشرية للمياه المستعملة البلدية. وأقترح أيضًا أن يتم التصدي لقضية تصريف المياه المستعملة الصناعية في شبكة مياه المجاريـر البلـدية. وقدـمت معلومات عن مراكـز الإنتاج الأنظـف التي يمكن أن تقدم مساعدات عملية للصنـاعة في تقليل حجم وتركيز الملوثـات في تصـريفات النـفايات الصـناعـية. وورد أيضـاً ذكر أهمـية الروابـط واتـخاذ نـهج منـسـق مع القطاعـ الخاص وتعزيـز التعاونـ مع مختلفـ الوـكـالـاتـ في منـظـومةـ الأمـمـ المتـحدـةـ.

٤٣ - وـقـيلـ أنهـ لاـ بدـ منـ الوصولـ إـلـىـ جـمـيعـ الـمـواـطـنـينـ وـتـقـيـفـهـمـ فيـ مـسـأـلةـ الـمـيـاهـ المـسـتـعـمـلـةـ الـبـلـدـيـةـ،ـ وـقـدـ جـرـىـ التـرـحـيبـ بـأـنـشـطـةـ التـنـقـيفـ الـتـيـ نـفـتـ حـتـىـ الـآنـ.ـ كـمـاـ تمـ التـرـحـيبـ بـالـرـبـطـ بـيـنـ الـعـلـمـ الـعـالـمـيـ وـالـعـلـمـ الـإـقـلـيمـيـ فـيـ خـطـةـ الـعـلـمـ الـاسـتـرـاتـيجـيـ،ـ وـكـذـاكـ بـكـوـنـ هـذـاـ الـأـمـرـ يـبـرـزـ الـاـخـتـلـافـاتـ بـيـنـ الـأـقـالـيمـ؛ـ وـجـرـىـ التـسـلـيمـ بـضـرـورـةـ بـنـاءـ الـقـدـراتـ الـمـحـلـيـةـ،ـ وـبـخـاصـةـ فـيـ الـمـجـالـ الرـئـيـسيـ الـمـتـعـلـقـ بـالـمـهـارـاتـ الـإـدـارـيـةـ.ـ وـإـقـرـاحـ اـعـتـمـادـ آـلـيـةـ وـحـيـدةـ لـبـنـاءـ الـقـدـراتـ وـلـلـتـعاـونـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـ لـخـدـمـةـ كـلـ الـاـتـفـاقـاتـ وـالـبـرـامـجـ الـبـيـئـيـةـ مـتـعـدـدـ الـأـطـرـافـ الـتـيـ نـشـأـتـ عـنـ قـمـةـ الـأـرـضـ.

٤٤ - وـاعـتـرـافـاـ بـالـدـورـ الـمـهـمـ الـذـيـ تـؤـديـهـ الـمـدـنـ فـيـ تـنـفـيـذـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ الـعـالـمـيـ،ـ وـبـالـحـاجـةـ إـلـىـ اـتـخـاذـ إـجـرـاءـاتـ مـحـلـيـةـ وـإـلـىـ الـإـدـارـةـ الـمـتـكـاملـةـ مـحـلـيـاـ لـلـمـيـاهـ،ـ يـتـولـىـ مـرـكـزـ الـأـمـمـ الـمـتـحدـةـ لـلـمـسـتـوـنـاتـ الـبـشـرـيـةـ (ـالـمـوـئـلـ)ـ تـنـفـيـذـ عـدـدـ مـنـ بـرـامـجـ الـهـامـةـ فـيـ تـعـاـونـ مـعـ وـكـالـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحدـةـ الـأـخـرـىـ وـبـدـعـمـ مـنـ شـرـكـاءـ مـمـولـينـ مـثـلـ صـنـدـوقـ الـأـمـمـ الـمـتـحدـةـ لـلـشـراـكـةـ الـدـولـيـةـ،ـ وـالـسـوـيدـ،ـ وـهـولـنـداـ،ـ وـالـمـكـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ لـبـرـيطـانـيـاـ الـعـظـمـيـ وـأـيـرـلـانـدـ الـشـمـالـيـةـ،ـ وـجـمـهـورـيـةـ أـيـرـلـانـدـ.ـ وـمـنـ أـبـرـزـ هـذـهـ الـمـبـادـرـاتـ،ـ بـرـنـامـجـ الـمـيـاهـ لـلـمـدـنـ الـإـفـرـيـقـيـةـ،ـ الـذـيـ يـتـاـولـ كـلـ مـنـ إـدـارـةـ مـوـارـدـ الـمـيـاهـ الـعـنـبةـ وـمـعـالـجـةـ مـيـاهـ الـمـجـارـيرـ.ـ وـعـلـوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ عـرـضـ مـرـكـزـ (ـالـمـوـئـلـ)ـ أـنـ يـسـتـكـشـفـ إـمـكـانـيـةـ الدـعـمـ بـصـورـةـ مـباـشـرـةـ أـكـبـرـ لـتـنـفـيـذـ بـرـنـامـجـ الـعـلـمـ الـعـالـمـيـ بـبـرـامـجـ جـارـيـةـ تـعـملـ عـلـىـ بـنـاءـ قـدـراتـ عـرـيـضـةـ الـقـاـدـعـةـ وـمـنـكـامـلـةـ لـلـإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ الـمـحـلـيـةـ،ـ مـثـلـ بـرـنـامـجـ الـمـدـنـ الـمـسـدـامـةـ،ـ وـبـرـنـامـجـ أـفـضـلـ الـمـمارـسـاتـ وـبـرـنـامـجـ الـقـيـادـةـ الـمـحـلـيـةـ وـمـبـادـرـةـ مـشـترـكـةـ مـعـ الـرـوـابـطـ الـعـالـمـيـةـ لـلـسـلـطـاتـ الـمـحـلـيـةـ بـشـأنـ التـعـاـونـ بـيـنـ الـمـدـنـيـةـ وـالـمـدـيـنـةـ.ـ وـأـبـلـغـ الـمـجـلـسـ الـدـولـيـ لـلـمـبـادـرـاتـ الـبـيـئـيـةـ الـمـحـلـيـةـ عـنـ تـشـيـنـ حـمـلـتـهاـ لـلـمـيـاهـ الـتـيـ يـتـمـلـ الـهـدـفـ مـنـهـاـ فـيـ إـقـامـةـ سـبـكةـ عـلـىـ نـطـاقـ الـعـالـمـ مـنـ الـحـكـومـاتـ الـمـحـلـيـةـ الـمـلـتـزـمـةـ بـتـحـقـيقـ تـحـسـيـنـاتـ مـلـمـوـسـةـ فـيـ مـجـالـ وـفـرـةـ خـدـمـاتـ الـمـيـاهـ وـالـتـصـحـاحـ الـبـيـئـيـ.

٤٥ - وـرـؤـيـ أـنـ هـذـاكـ دـورـ يـمـكـنـ أـنـ تـؤـديـ الـبـدـائـلـ الـمـلـائـمةـ لـمـعـالـجـةـ "ـالـنـقـلـيـةـ"ـ الـمـكـافـةـ وـبـدائـلـ مـثـلـ الـبـرـكـ،ـ وـالـأـرـاضـيـ الـرـطـبـةـ الـاـصـطـنـاعـيـةـ،ـ وـخـلـطـ الـأـسـمـدـةـ فـيـ الـمـوـقـعـ.ـ إـذـ أـنـ بـسـاطـةـ وـقـلـةـ تـكـالـيفـ صـيـانـتـهاـ تـجـعـلـهـاـ أـكـثـرـ فـعـالـيـةـ مـنـ حـيـثـ التـكـلـفـةـ فـيـ الـأـجـلـ الطـوـيـلـ.ـ وـهـذـاكـ ضـرـورـةـ لـمـرـاعـاـتـ قـدـرـةـ الـبـلـدـ عـلـىـ اـسـتـيـعـابـ الـتـكـنـوـلـوـجـيـاتـ الـجـدـيـدةـ وـتـسـيـدـ أـثـمـانـهـاـ.ـ وـيمـكـنـ تـأـمـينـ حـفـظـ مـوـارـدـ الـمـيـاهـ عـنـ طـرـيقـ اـعـتـمـادـ تقـنيـاتـ الـإـنـتـاجـ الـنـظـيفـ وـالـوـسـائـلـ الـأـخـرـىـ لـتـقـليلـ التـلـوـثـ مـنـ الصـنـاعـةـ.

٤٦ - وجرى ذكر مشاريع قائمة في بلدان مختلفة على مبدأ "تغريم الملوث"، وقدمت عروض لتبادل تفاصيل هذه التجارب. وذكر مع ذلك أن الكثير من البلدان تواجه صعوبات في هذا المجال، نظراً إلى أن المبدأ يتطلب وسائل فعالة لتحديد الملوث وجمع الغرامة.

٤٧ - وتم الأعراب عن التأييد لدورة وضع السياسات التي صممها مكتب التنسيق، وتشمل تحديد المشاكل وتقييمها، وإعداد البرامج وتحديد الأولويات فيها، والاعتماد الرسمي لبرنامج العمل أو الإجراء الذي يتم اختياره وأليات تمويله، وتنفيذ برنامج العمل أو الإجراء المعتمد. وساد شعور بأن خطوة خامسة - ألا وهي رصد وتقييم البرامج والإجراءات الموافق عليها - ينبغي أن تضاف كتجذية مرئية إلى المرحلة الابتدائية من الدورة.

٤٨ - وكانت مسألة إدارة مياه المجاري تمثل هاجساً رئيسياً لدى الكثير من البلدان، ولكن على الرغم من توافر التكنولوجيات المبتكرة والمناسبة لمعالجة هذه المسألة، فإنه يمكن تحسين نشر المعلومات عنها. وقد افتراض بأنه ينبغي أن يضع مكتب التنسيق ويوزع وثيقة توجيه عملية عن كيفية إجراء تقييمات لاحتياجات إدارة مياه المجاري والخلوص إلى الخيارات الملائمة المجدية التكافلة.

سادساً - برنامج العمل المقترن للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ لمكتب تنسيق برنامج العمل العالمي والمنظمات الشريكة، مع التكاليف الإرشادية
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٩ - ولدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الاجتماع الوثائق UNEP/GPA/IGR.1/3 و ٤/٦ UNEP/GPA/IGR.1/INF.5 و UNEP/GPA/IGR.1/Add.1 وكذلك الوثيقتان الإعلاميتان UNEP/GPA/IGR.1/INF.6 و UNEP/GPA/IGR.1/INF.7.

٥٠ - عرضت منسقة مكتب التنسيق، هذا البند ودعت المشاركين إلى إستعراض منجزات المكتب أثناء الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠١ قبل التحول إلى برنامج العمل للسنوات القادمة.

٥١ - وقالت إن التقييمات التي نفذت أثناء هذه الفترة شملت تقارير فريق الخبراء المعنى بالجوانب العملية للتللوك البحري التي سبقت الإشارة إليها و ١٠ تقييمات إقليمية. وهناك تسعه برامج عمل إقليمية تم أو يجري تطويرها حالياً. ويمكن العثور على أمثلة جديرة بالتنويع للتعاون الإقليمي، في منطقة البحر المتوسط، ومنطقة شمال شرق المحيط الهادئ، والمنطقة الروسية من القطب الشمالي. وقد تم التوصل إلى اتفاقيات طوعية كما وضعت خطط عمل وطنية. وقدم مرفق البيئة العالمية مساهمة كبيرة في تمويل عمل المكتب. أما غرفة تبادل المعلومات، وإن كانت كثيفة الموارد فقد حققت الكثير من المنجزات التي تحسب لها. وتشتمل شركاء المكتب على برامج البحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكاتب الإقليمية وإدارته المختلفة، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وبرنامج التدريب التعاوني في إدارة المناطق البحرية والساحلية التابع لإدارة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة والمعهد الدولي للمحيطات، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٥٢ - وأعلنت إنه تم، برعاية اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، إحراز تقدم هام في الأخذ بالنهج المتكامل إزاء الإدارة الساحلية خلال العقد الماضي. وشملت الإنجازات التي حققتها الوكالات في منظومة الأمم المتحدة وضع مبادئ توجيهية، ومبادئ، ومعايير شبكات، والاضطلاع بمشاريع نظم ايكولوجية بحرية بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار، ووضع مبادئ للإدارة المتكاملة لمسائد الأسماك الساحلية، وتوفير بيانات وتحليلات ونتائج متعلقة بالأرصاد الجوية وبالعلوم البحرية، ومركز لتداول المعلومات، وقواعد بيانات مناخية بحرية. وفي ميدان حماية البيئة البحرية، تمثل الابتكاران الرئيسيان في القيام بشكل واسع باعتماد المبدأ التحوطى والأخذ بنهج النظام الإيكولوجي إزاء الإدارة، بالرغم من المشاكل المرتبطة بالحدود، وبعد وجود تعريف محدد لها النهج. واستلزمت المشاكل المعقدة التي انطوى عليها هذا الأمر قدرًا كبيرًا من بناء القدرات وتغييرًا مؤسسيًا على المستوى الوطني.

٥٣ - وذكرت أن لدى شعبة تنسيق مرفق البيئة العالمية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة حافظة أنشطة تتعلق بالمياه الدولية تبلغ تكلفتها ١٦٥ مليون دولار في أكثر من ١٢٠ بلداً، معظمها مشاريع تتعلق مباشرة بتنفيذ برنامج العمل العالمي. وربط عدد من المشاريع التموذجية إدارة منطقة مستجمعات المياه العذبة بالمناطق الساحلية التابعة بها. وبما أن من المقرر أن يصبح مرفق البيئة العالمية الآلية المالية المؤقتة لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات الضوئية الثابتة، فإن حافظة صغيرة من المشاريع قد وضعت لمساعدة البلدان في التصدي للقضايا المتعلقة بالملوثات الضوئية الثابتة.

٥٤ - وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت أن مجلس مرفق البيئة العالمية اعتمد سياسة واستراتيجية محدثتين للاستجابة لاعتماد برنامج العمل العالمي. وموّل المرفق، بموجب برامجه المعنية بالمياه الدولية والأجسام المائية والأراضي والمياه، مشاريع تستهدف الأجسام المائية المشاركة وتناول المشكلة الرئيسية عبرة الحدود والمتصلة في الأنشطة البرية. وأظهر تقييم للدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية للاتفاقات المتعلقة بالمياه أن الدعم المقدم لتنفيذ برنامج العمل العالمي احتل الجزء الأكبر منه، عن طريق ٣٤ مشروعًا في أكثر من ١٢٠ بلداً وبالتالي مجموعه يزيد على ٢٠٠ مليون دولار، وهذا لا يشمل التمويل الإضافي المجنوب لكنه يضم الدعم المقدم إلى مشاريع التنوع البيولوجي. وأضافت أنه يجري تمويل مشروع له أهمية عالمية رئيسية في المنطقة القطبية الشمالية من روسيا، يستهدف الأنشطة البرية ذات الطابع العابر للحدود، في حين انطوت مشاريع أخرى على دعم للتقييم العالمي للمياه الدولية و"المياه الدولية": تعلم، والذي يتم من خلاله ربط أنشطة مرفق البيئة العالمية بواسطة الشبكة العالمية الإنترنوت.

٥٥ - ولاحظت المنسقة أن أهداف التقدير العالمي للمياه الدولية هي تحديد الروابط بين القضايا التي تمس البيئة المائية العابرة للحدود وأسباب تلك القضايا، حتى يتمكن مرفق البيئة العالمية من التدخل لتسوية المشاكل بطريقة مستدامة ومجدية التكاليف، ولتنفيذ تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي الاقتصادي في ٦٦ منطقة فرعية، بما في ذلك نظم المياه العذبة فيها ونظمها البحرية. وقالت إن المشروع مستعد للمساهمة في تنفيذ برنامج العمل العالمي بتسهيل تبادل الخبرات فيما بين أفرقة الخبراء في المناطق الفرعية الـ ٦٦، وتشاطر نتائج التقييم المرتبطة بالأنشطة البرية، وتوفير تقدير للأسباب المجتمعية للمشاكل والقضايا الإقليمية المحددة، بما في ذلك وقوعها على الاقتصاد وعلى الصحة البشرية والرفاه البشري.

٥٦ - وفي المناقشات التي تبعت ذلك، تمت تهئنة مكتب التسويق على إنجازاته خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠١. وقدمت معلومات عن بعض المشاريع الإقليمية التي استفادت من مساهمة من المكتب.

٥٧ - وأحاط المشاركون علمًا مع التقدير بالقرير عن أنشطة المكتب (UNEP/GPA/IGR.1/3)، وشكروا المكتب وشركاءه على تقاريرهم عن أنشطتهم.

٥٨ - وبعد ذلك عرضت المنسقة برنامج العمل المقترن لل فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٢ (UNEP/GPA/IGR.1/6) و أشارت إلى أن العام ٢٠٠٢ سوف يشكل مرحلة انتقالية، تبني على أساس الإنجازات السابقة، وتعد لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الاستعراضي، وتعزز الروابط مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية، على المستويين الإقليمي والوطني. وبعد ذلك، عندما ينتقل المكتب من التخطيط إلى العمل، سوف يتمنى نهوضاً مبتكراً لإذاء المشاكل، وشراكات جديدة وطرق تمويل جديدة وإضافية. وقالت إن الخبرة متاحة ولكنها تحتاج أن تنشر على نطاق واسع.

٥٩ - ودعت المشاركين إلى توفير التوجيه بشأن برنامج العمل المقترن، وبخاصة فيما يتعلق بمجموعات الأنشطة العشر المقترنة - وهي المعروضة بشكل هيكل من العناصر للسماح بالتوسيع كلما نمت الموارد - وبشأن المستويات المقدرة الثلاثة للتمويل.

٦٠ - أعرب الاتحاد الأوروبي، ممثلاً ببلجيكا، عن التزامه القوي ببرنامج العمل العالمي بوصفه برنامجاً مرنأً عملي المنحى يشمل العديد من الاتفاقيات وخطط العمل القائمة. وأعرب عن قناعته بأن برنامج العمل العالمي هو الأداة الصائبة والفعالة لتحسين الإدارة بين الاتفاقيات المتصلة بالبحار بما في ذلك تعزيز اتفاقيات وبروتوكولات البحار الإقليمية التابعة لكل منها. وشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة قيام شراكات جديدة، ونهج جديدة وعمليات متكاملة لتنفيذ برنامج العمل العالمي بطريقة مجدية التكلفة ومستدامة. وبالتالي، أكد الاتحاد الأوروبي الحاجة الملحة لدمج إدارة الموارد الساحلية ومتطلبات حماية المناطق الساحلية، مع إدارة أحواض الأنهر. وأفاد ممثل الاتحاد بأن تمويل حماية البيئة البحرية ينبغي أن يرد في المقام الأول من موارد البلد الخاصة، مستكملاً، عند الضرورة، بتمويل وارد من مصادر خارجية.

٦١ - ووصف برنامج العمل المقترن بأنه شامل وواعي وينصب تركيزه على الأفعال وليس على مجرد تحديد المشاكل. كما تم الترحيب بوضوح وشفافية البرنامج. وتمثل الرأي العام في أن مستوى التمويل الوارد تحت عمود "المتوسط" في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/6 هو المستوى الملائم الذي ينبغي التماس، نظراً إلى أن المبالغ تحت عمود "الأدنى" قد أعتبرت غير كافية في الواقع. ولوحظ أيضاً أن برنامج العمل سوف يرصد ويقيم للاستعراض الحكومي الدولي الثاني.

٦٢ - وتم الترحيب بالتركيز على التماس التنفيذ عن طريق الشراكات كما تم شرح بعض التعهدات التي يمكن أن تكمل أنشطة برنامج العمل العالمي. غير أنه جرى التبيه إلى أنه رغم أن التعاون والتسيير فيما بين مختلف الوكالات والمنظمات أمر مستحسن، إلا أن مثل هذه المنظمات لها هيكل مختلف وولايات محددة، الأمر الذي ينبغي أن يوضع في الاعتبار. وتم الإعراب عن قدر كبير من الدعم لربط البرنامج بين بيئتي المياه

العذبة والبيئة البحرية، وقدمت اقتراحات فيما يتعلق بأنواع إضافية من التلوث التي يمكن لبرنامج العمل العالمي أن يركز عليها. وأكدت المنسقة للجتماع بأن مثل هذه المجالات سوف تدرس في الوقت المناسب، غير أنه لا بد من تحديد أولويات في ضوء الموارد المحدودة.

سابعاً - تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي من خلال تحسين الإدارة البحرية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٦٣ - لدى النظر في هذا البند، كان معروضاً على الاجتماع الوثيقة UNEP/GAP/IGR.1/7 (تحسين تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية من خلال تحسين الإدارة الساحلية والبحرية).

٦٤ - قدمت منسقة مكتب التنسيق هذا البند وعرضت مواضيعه الرئيسية. وقالت مسندة تعليقاتها إلى الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/7، أنها تأمل في أن يجري نقاش بين أصحاب المصلحة المتعددين، لا يصب فقط في مناقشات الوزراء بل أيضاً في إعلان مونتريال، والمناقشات الدائرة بشأن الإدارة البيئية الحكومية الدولية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. وأضافت قائلة إن المهمة الأساسية تتتمثل في البت في طريقة ترجمة المناقشات العالمية بشأن الإدارة البيئية الحكومية الدولية إلى إجراءات ملموسة ومجدية على المستوى الإقليمي داخل إطار برنامج العمل العالمي. وقالت إنه يتقترح تنظيم المناقشات حول خمسة مواضيع: منابر متعددة أصحاب المصلحة، لاتخاذ إجراءات وتحسين التنسيق؛ وتحسين التعاون والإنجاز بين الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية؛ والتعاون داخل الأقاليم بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛ ودور المجتمع المدني والحكومات المحلية؛ ودور لجان أحواض الأنهر وإدارة المناطق الساحلية.

٦٥ - وأوضح مدير شعبة الاتفاقيات البيئية ببرنامج الأمم المتحدة، أن الإدارة البيئية الحكومية الدولية تحظى حالياً مكان الصدارة في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقال إنه عملاً بمقرر مجلس الإدارة ٢١/٢١، أُوكِلت إلى المدير التنفيذي مهمة عقد اجتماعات فريق مفتوح العضوية مؤلف من وزراء البيئة وممثليهم، من أجل النظر في قضايا الإدارة البيئية الحكومية الدولية وكيفية تحسينها، حيث أن ذلك قد أصبح ضرورياً في ضوء تكاثر الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية المتصلة بالبيئة والتي تجاوز عددها الآن الخمسين. ونظرًا إلى وجود ما لا يُعد ولا يُحصى من جهات التنسيق المختلفة المسؤولة عن مختلف المواضيع، تبرز الحاجة إلى إجراء عملية تنسيق متوجهة من القاعدة إلى القمة. وسوف ينطوي هذا الأمر على تجميع الكثير من الاتفاقيات والاتفاقيات إما حسب الموضوع أو حسب الوظيفة أو المنطقة الإقليمية. وفي حالة اتفاقيات البحار الإقليمية مثلاً، ثمة حالات عدّة من التعاون الأفقي تشمل إما قيام برنامج أكثر تقدماً بمساعدة برنامج أقل تقدماً، أو على التعاون بين المناطق المجاورة. وتتطوّر عملية التنسيق على التركيز على مواطن قوة معينة، وتقادي أو إزالة إزدواجية الجهد، والتعرف إلى الهيئة التي يتبعين إسناد الدور القيادي لها، وإقامة مرفاق إقليمية لدعم الصكوك المتعددة المختلفة. وقال إن جميع هذه الخطوات ينبغي اتباعها على أساس طوعي حيث أن أية محاولة لجعلها قسرية ستكون غير واقعية تماماً.

٦٦ - وأشار ممثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي إلى أن لدى الاتفاقية وبرنامج العمل العالمي مصالح مشتركة فيما يتعلق باستدامة استخدام الموارد الحية البحرية والساخطة والهّوّل دون التدهور المادي للمواطن وتدميرها، ذلك أن حوالي ٥٠ في المائة من سواحل العالم تهدّدها حالياً الأنشطة المتصلة بالتنمية. وقال إنه نظراً لكون ما يقارب ٦٦ في المائة من سكان العالم يعيشون ضمن مساحة ٨٠ كيلومتراً من الساحل، فإن الضغوط الكثيفة الناجمة عن ذلك والواقعة على النظم الإيكولوجية البحرية والساخطة، تستدعي التزاماً جدياً وعملاً وقائياً على كل المستويات وذكر أنه إدراكاً من الأطراف في الاتفاقية لأهمية البيئة البحرية والساخطة، فقد اعتمدت إعلان جاكارتا عام ١٩٩٥، إلى جانب برنامج عمل مؤلف من خمس قضايا مواضيع رئيسية لا وهي الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساخطة، والاستخدام المستدام للموارد الحية البحرية والمناطق المحمية البحرية والساخطة، ومقر بيئي الأحياء البحرية، وأنواع الغريبة والأنماط الوراثية.

٦٧ - وقال إن أمانة الاتفاقية ومكتب التنسيق قد وقعاً على مذكرة تعاون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تستهدف كفالة إنساق التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتم وضع برنامج عمل مشترك، جرى بالفعل تنفيذ الكثير من أنشطته بنجاح. والحقيقة الرئيسية لذلك هي خطة عمل للتصدي للتغيرات المادية للمواطن وتدميرها. وبدأ بالفعل بذل الجهود لإيجاد روابط بين الاتفاقية وأليات غرفة تبادل المعلومات التابعة لبرنامج العمل العالمي، ولضمان تنسيق الإبلاغ على الصعيد الوطني. ويمكن اعتبار أنشطة بهذه بعثابة خطوة بإتجاه تحسين الإدارة البيئية العالمية، وهي تقدم مثالاً لكيفية قيام تداعع بين اتفاقية عالمية وبرنامج عالمي غير ملزم.

٦٨ - وقالت ممثلة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، إن التنفيذ الجاري لبرنامج العمل العالمي قد أوضح بالفعل المساهمات القيمة العديدة المقدمة من أجل إدارة بحرية وإدارة بيئية حكومية دولية أفضل، كاستخدام مكتب التنسيق لتعبئة الدعم للشواغل والأولويات المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ واستبساط عملية استشارية لتقييم خيارات الممارسة السليمة والإرشادات لصانعي القرارات؛ والاعتماد على الخبرة العالمية وكذلك على الشواغل المتخصصة في كل منطقة، مثلًا مياه المجارير البلدية؛ أو بناء الشراكات مع منظمات حكومية دولية.

٦٩ - وقالت إن هناك تحديات عدة ستتم مواجهتها: التنسيق والتعاون على المستوى العالمي فيما بين الهيئات الدولية لتطوير الإرشادات بشأن الخيارات التقنية والسياسية المناسبة والسليمة بينهاً لكل قطاع وكل نشاط؛ والتعاون، والتنسيق ووضع الأولويات على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما بين القطاعات أو الأنشطة؛ والعدد الكبير من الصكوك القانونية الدولية وبرامج الوكالات ذات الصلة. واقتصرت أن يستحدث برنامج العمل العالمي أدوات إضافية لمساعدة الحكومات على المستوى الوطني في تنسيق البرامج متعددة القطاعات وتحديد ما لها من الأولوية داخل وعبر فئات المصادر، ووجهت الانتباه إلى مبادرة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، المتخذة في البرازيل، مشروع خليج غوانا بارا، والرامية إلى مساعدة صانعي القرار في معاينة الخيارات ووضع الأولويات لمكافحة التلوث على المستوى المحلي.

٧٠ - وأضافت قائلة إن التأهب للتطور وال الاستجابة لها هو مجال شامل آخر يمكن لبرنامج العمل العالمي أن يقدم فيه الإرشاد والدعم. وحيث تنشأ الشواغل عبرة للحدود، قد يكون من المفيد التأكيد من وجود

نصوص كافية للمشاورات وللنُّهُج المشتركة. وسيكون من المفيد أيضاً وجود خريطة دولية للمؤسسات تظهر الاتفاقيات العالمية والإقليمية التي تطبق على كل فئة من فئات المصادر. ومضت تقول إنه لابد من استكشاف الفرص المتاحة للتعاون الإقليمي مع هيئات أحواض الأنهار، وإدارة مصائد الأسماك الإقليمية وهلم جرا، أو للتعاون فيما بين الاتفاقيات والبرامج الدولية في مجال إدارة النفايات بما في ذلك خفض النفايات وإعادة تدويرها. ولدى برنامج العمل العالمي أيضاً مجال واسع لزيادة تطوير النهج المتبعة حال "المجالات المثيرة للقلق" على النحو المحدد في برنامج العمل العالمي، وذلك لضمان أن المناطق محمية الساحلية والبحرية، والموائل الهامة لمصائد الأسماك والموائل للأنواع المحمية بموجب صكوك دولية، مدمجة في التخطيط الوطني والإقليمي. وقالت إنه يمكن لل المجتمعات المنتظمة لأصحاب المصالح المتعدين توفير الزخم للتغلب على بعض الحاجز المحددة في الوثائق لهذا الاجتماع.

٧١ - وقدمت للمشاركين في الاجتماع أيضاً معلومات عن ولاية شعبة الأمم المتحدة لشؤون البيئات وقانون البحار والوظائف التي يؤديها، وبخاصة بالنسبة إلى القضايا المدرجة في إطار برنامج العمل العالمي، وصلاته مع وكالات أخرى عاملة في نفس المجال. كما قدم ممثل البنك الدولي معلومات تفيد بأن البنك يقدم تمويلاً قدره أربعة بلايين دولار لمشاريع تتصل ببرنامج العمل العالمي، في مجموعة واسعة من المجالات، مشيراً إلى أن مبادرات من هذه القبيل قد تسفر عن تأثير اشمل لو تمت الاستفادة من أوجه التأزرر المحتلة، ومؤكداً الحاجة إلى زيادة التنسيق.

٧٢ - وأثناء المناقشة التي ثلت ذلك، تم الاتفاق على ضرورة اتصال برنامج العمل العالمي باتفاقيات أخرى بيئية متعددة الأطراف، وعلى أن النهج التجمعي ينطوي على الكثير من الفوائد.

٧٣ - وساد اتفاق عام بشأن كون برامج البحار الإقليمية المنشطة الداعمة لتحسين إدارة البيئات، وأن التعاون والتنسيق بينها، وكذلك بين وكالات الأمم المتحدة، على المستوى الإقليمي ينبغي تعزيزهما. بيد أنه يتمنى على البلدان الراغبة في ضمان الإتساق على الصعيد الإقليمي، أن تكفل تنسيق السياسات المسبقة على المستوى الوطني.

٧٤ - وقال إنه ينبغي تحقيق صورة أفضل لبرنامج العمل العالمي في المشاورات غير الرسمية الجارية في الأمم المتحدة بشأن البيئات وقانون البحار. وينبغي إيجاد صلة مع عملية الإدارة الجارية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك النظر في المبادرات بشأن البيئات في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٧٥ - ومن شأن نهج متكامل متعدد أصحاب المصلحة لبرنامج العمل العالمي، أن يعمل كزناد للجمع بين أصحاب المصلحة المختلفين معاً، وخاصة على المستوى الإقليمي من خلال وسائل من بينها، آليات مثل جمعيات البحار الإقليمية والمحيطات الإقليمية.

٧٦ - وذكر أيضاً أن ثمة حاجة إلى وجود مراكز للتنسيق الإقليمي أو مراكز للتكنولوجيا الفعلية لخدمة مجموعة من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف.

٧٧ - وقيل إنه ينبغي ألا تعالج القضايا الخمسة (المشار إليها في الفقرة ٥٩) التي اقترحها مكتب التنسيق، معالجة جزئية ولكن باستخدام نهج من القاعدة للقمة بصورة نظامية، بدءاً بإقليم أو إقليمين أو لآلا.

٧٨ - ووردت الإشارة إلى الحاجة إلى زيادة الوعي بالدور الرئيسي الذي تؤديه المدن في تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وإلى الحاجة إلى العمل النشط لاشراك المدن والسلطات البلدية في تنفيذ الاتفاques البيئية متعددة الأطراف، باعتبار ذلك فرصة متاحة أمام برنامج العمل العالمي.

٧٩ - وقيل إنه ينبغي أن تنظر مؤتمرات الأطراف في برامج البحار الإقليمية، في توسيع مدى تمثيلها، لتعزيز النهج متعدد أصحاب المصلحة. وتحسين التنسيق مع هيئات إقليمية أخرى.

٨٠ - وذكر أن حملات بناء القدرات وتوعية الجماهير، جوهرية بالنسبة لتحسين الإدارة البحرية، إنطلاقاً من مستوى المجتمع المحلي وحتى المستوى الإقليمي؛ وأن مشاركة المجتمع المدني أساس لضمان الإدارة متعددة القطاعات للمشاريع وإمكانية الحصول على مصادر تمويل جديدة.

ثامناً - بناء الشراكات وتمويل تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (البند ٨ من جدول الأعمال)

٨١ - قدمت هذا البند مُنسقة مكتب التنسيق التي وصفته بأنه خطوة هامة نحو إزالة العوائق التي تعرّض طريق برنامج عمل موجه نحو اتخاذ إجراءات. ولفتت الانتباه إلى العرض الموجز للقضايا الوارد في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/8، وكذلك إلى وثيقة إعلامية تتضمن تقريراً عن حلقة عمل مشتركة بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الترتيبات المالية المبتكرة عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقالت إنها تأمل مرة أخرى في أن تجري مناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين من شأنها أن تغذى، بمساعدة ملموسة، المناقشات الوزارية وإعلان مونتريال، وكذلك القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وعلى الأرجح أيضاً مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالتمويل من أجل التنمية المقرر عقده في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢. وشددت على أن الاجتماع الحالي ليس اجتماعاً لعقد التبرعات المالية، وأشارت إلى أن الشروط للتمويل تشمل توافر الخيارات (الفنية والمالية والإدارية)؛ والتقة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، ووجود مناخ استثماري مستقر. وما لها أهميته أيضاً التقييم السليم للموارد البيئية، الذي يظهر درجة الخسارة الاقتصادية التي يسببها عدم اتخاذ أي إجراء. وقالت إن هناك حاجة إلى إطار تنظيمي سليم، وإلى وضع مجموعات من السياسات، وإلى قدرة على الانفاذ، وإلى قدرة لدى الحكومات المحلية والوطنية على تحديد المشاريع السليمة، والتعاون بشأن ترتيبات مالية مبتكرة.

٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك قالت إن ثمة حاجة إلى جعل أهداف برنامج العمل العالمي في صلب برامج وخطط المؤسسات المالية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات المصرفية الخاصة. وسيظل التمويل المحلي على الأرجح هو المصدر الرئيسي للاستثمارات في قطاع المياه والقطاعات الأخرى ذات الصلة. وقد يكون هناك مجال واسع للشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص، ولكن مثل هذه الترتيبات ينبغي التماسها بحذر، على أن يظل دور اتخاذ القرارات محفوظاً للحكومات. كذلك عدلت بعض الامكانيات للتمويل المبتكر، مثل

صناديق المياه، والصناديق المختلطة، وأسواق المياه، والاتجار بالتلويث أو بآذونات التلوث، وكذلك التمويل الصغير من أجل توفير الأموال الأولية للابتكارات على الصعيد المحلي.

٨٣ - وفي المناقشات التي تبعت ذلك، شرح ممثلو عدد من المؤسسات المالية الدولية المساعدات التي قدمتها مؤسساتهم إلى الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي في الماضي، وخططها لتقديم المساعدة في المستقبل، وبعض القيود على تنفيذ المساعدة. وقالوا إنه حيث تكون الولاية الأولية لأي مؤسسة هي تخفيف الفقر، فإن المشاريع المتصلة ببرنامج العمل العالمي التي تلتزم مساعدة مالية دولية ينبغي أن تقدم في إطار التخفيف من الفقر. وإضافة إلى ذلك فإن بعض الولايات تقتصر على مشاريع عابرة الحدود، وتستثنى استثناء صارماً أية مشاريع وطنية. وكذلك تم التشديد على إنه لابد من ترسیخ إندماج برنامج العمل في البرامج الإنمائية للبلدان، بغية ضمان أن تتلقى المشاريع ذات الصلة الأولوية الكافية داخل المؤسسات المالية الدولية.

٨٤ - ودعا عدد من ممثلي البلدان النامية والمنظمات غير الحكومية إلى إعفاء البلدان الأفقر حالاً من الديون. وأقررت امكانية إعادة توجيه تسييدات ديون تلك البلدان إلى المشاريع المتصلة ببرنامج العمل العالمي. وصدرت دعوات إلى البلدان المتقدمة بالوفاء بالتزامها بتقديم ٧٪ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدة الإنمائية الخارجية، وإلى التخفيف من الشروط التي تفرضها على المساعدات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية. كذلك صدرت دعوة من أجل تطبيق مبدأ "الملوث يدفع"، وإلى وقف الاستثمار في الصناعات الملوثة، إلى جانب التركيز على الإنتاج النظيف في صناعات كثيرة، حيث أصبح ذلك ممكناً الآن. غير أن بعض الممثليين رأوا أنه من غير الممكن عملياً دائماً تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" في مجال المغارير المحلية العادية. ومن ناحية أخرى، أن معالجة مسألة المغارير المحلية أقل تعقيداً بكثير وأقل تطلبًا لكثافة رأسمالية من التعامل بمسألة النفايات الصناعية.

٨٥ - كذلك تم الحديث على وجوب التشديد على الآثار الصحية المتربطة على المشاريع المتصلة بالمياه. وفي حين أنه قد يكون من الصعب الحصول على أولوية في التمويل للمسائل المتخصصة مثل السلامة الإيكولوجية، فإن الحكومات والمستثمرين قد يلفت نظرها تلك الإحصائيات المتعلقة بألاف حالات المرض والوفاة التي يسببها التعرض للمياه الملوثة، وتناول الأغذية البحرية الملوثة. وقيل إن الأمر يتطلب زيادة التوعية أيضاً فيما بين المجتمعات الساحلية.

٨٦ - وأشار إلى أن العديد من البلدان التي تعهدت بالالتزامات قوية مثل الحرص على المياه الأنCEF ومكافحة التلوث، إنما تقصر إلى الموارد المالية لمتابعة العمل على الوفاء بهذه الالتزامات. وبصورة خاصة فإن الدول الجزئية الصغيرة ليست قادرة على تغطية تكاليف مكافحة التلوث من مواردها الخاصة أو من الرسوم التي تجيبيها من المستعملين.

٨٧ - ووصف عدد من ممثلي البلدان المتقدمة المساعدة التي قدمتها حكوماتهم أو هي على وشك أن تقدمها إلى المشاريع المتصلة ببرنامج العمل العالمي، ودعا عدد منهم إلى زيادة رئيسية في التجديد المسبق لموارد مرفق البيئة العالمية. وشرح ممثلون آخرون طريقة تمويل بلدانهم لمشاريعها الخاصة.

٨٨ - وتم الإعراب عن تحفظات إزاء تبادل تراخيص التلوث، التي وصفت بأنها نهج يحتاج إلى إمعان النظر بكل دقة في آثاره. وقد ذكر العديد من آليات التمويل المبتكرة بما فيها فكرة فرض ضريبة سياحية، وكذلك فرض ضريبة على مستعملي المشاعات العالمية.

٨٩ - وكان الاجتماع مؤيداً للأفكار والاتجاهات التي بيّنتها ورقة المناقشة، وبشكل خاص من حيث تشديدها على الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى الحوار بين أصحاب المصلحة. وبينت المنسقة في ردّها على المناقشات أن الأمانة سوف تواصل العمل مع الأطراف في القطاع المالي على وضع آليات تمويل مبتكرة تتضمن التمويل الصغير، والتمويل "الأولي". وأحاطت علماً بوجهة نظر المؤسسات المالية الدولية بأن برامج العمل الوطنية سوف تكون خطوة أولية مفيدة في اجتذاب دعمهم المالي ولكنها لاحظت أيضاً أن مثل هذه البرامج الوطنية تحتاج إلى أن تعتمدتها الحكومات رسمياً. وتم كذلك تأييد الحاجة إلى الربط بين برامج العمل الوطنية والمبادرات الجارية لتحسين نوعية الحياة، وحالة الصحة البشرية، والتخفيف من الفقر.

تاسعاً - التصويت المقرر رفعها إلى الجزء الوزاري /
رفع المستوى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٩٠ - في الجلسة العامة المعقدة بعد ظهر يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع الاجتماع إلى تقارير مرحلية عن عمل فريق الصياغة، وإعداد موجيز الرئيس المقرر إرفاقها بتقرير الاجتماع، وإعداد مشروع التقرير ذاته.

الجزء الثاني

الجزء الوزاري/رفع المستوى

عاشرأ - الجزء الوزاري/رفع المستوى
إعلان مونتريال بشأن
برنامج العمل العالمي (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩١ - قال الرئيس إن لدى الجزء رفع المستوى من الاجتماع ثلاثة أهداف: مناقشة طرق تحسين برنامج العمل العالمي من خلال الارتفاع بإدارة المحيطات؛ البحث في كيفية بناء الشراكات وتمويل برنامج العمل العالمي، واعتماد إعلان مونتريال في نهاية الأمر.

٩٢ - طرحت مقترنات هامة بشأن عدد من القضايا أثناء انعقاد الجزء متعدد أصحاب المصلحة، وكان من المؤمل أن يتم إدراجها في إعلان مونتريال. وربما شكلت إدارة المحيطات القضية الأهم بالنسبة لكندا، حيث يلزم تصميم إدارة المحيطات بحيث تضمن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار. ولهذا السبب، أيدت كندا بقوة الإدارة المتكاملة والصيانة المسؤولة للبيئة على جميع الصعد بما في ذلك في الأطر العابرة للحدود. وكانت كندا نصيراً قوياً لبرنامج العمل الإقليمي لمنطقة القطب الشمالي، الذي كان أحد عناصره الأساسية لبرنامج العمل الوطني الروسي لمنطقة القطب الشمالي. كما تؤيد كندا تأييداً كبيراً لبرنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الإقianoغرافية الحكومية الدولية بوصفهما نهجين مفیدين للتعاون المشترك بين الوكالات والتعاون الحكومي الدولي. فالالتزام بالعمل سوياً ينبغي أن ينطبق على مستوى عالمي: فالمحيطات يملكها العالم، ولا بد من إدارتها وحمايتها من جانب البلدان التي تعمل بوصفها تكون مجتمعاً دولياً.

٩٣ - ومن بين القضايا المهمة الأخرى التي تتضح في إعلان مونتريال، قضية التمويل على المستويين المحلي والدولي، وكما أن الحاجة إلى تدبير ما يكفي من الموارد لتنفيذ برنامج العمل العالمي تمثل تحدياً أساسياً. فبدلاً من إيجاد مستويات إدارية جديدة أو إضافية لتنفيذ برنامج العمل العالمي، عملت كندا في إطار برنامج عملها الوطني على الاستفادة مما هو موجود بالفعل أي من تقوية الشراكات على جميع المستويات وتعزيز الموارد. بيد أنه قد تبرز حاجة في بعض الحالات، للاتصال جهات تمويل جديدة وبديلة. وقد أيدت كندا نهج تمويل الشراكات لبرنامج الروسي لمنطقة القطب الشمالي، فيما يتم القيام مع القطاع الخاص ومنظمات تمويل دولية، باستكشاف مصادر تمويل جديدة.

٩٤ - ومن القضايا المهمة جداً بالنسبة لكندا أيضاً، قضية مياه النفايات البلدية، وركز الكثير من المبادرات للستينيات التي طورت في إطار برنامج العمل الوطني الكندي. على منع التلوث وتبيين أن التدابير الوقائية كانت أفضل وأرخص بكثير من الإجراءات العلاجية. ورأى كندا أنه من الضروري اعتبار المحيطات والمياه العذبة بوصفها نظاماً مترابطاً، وأيدت، تبعاً لذلك، النهج الشامل لخطة العمل الإستراتيجية المعنية بمياه النفايات البلدية. وبرزت الحاجة إلى وجود قائمة بالأدوات والإجراءات الملموسة، وللمرونة الكافية على حد

سواء وذلك للتأكد من أنه في وسع البلديات والدول اختيار الأدوات الأفضل وفقاً للظروف المحددة الخاصة بها.

٩٥ - وأشارت كندا أيضاً إلى أنها تأمل في أن ترى إشارة واردة في إعلان مونتريال تدل على الإبلاغ عن حالة المحيطات، الأمر الذي يمكن البلدان من التعرف على التحديات التي تواجه البلدان الأخرى، مما يزود جميع الدول بطريقة ممتازة لتحسين تنسيق الأنشطة المتعلقة بمحيطاتها. ويشكل إدراج مثل هذه القضايا الأساسية وغيرها في إعلان مونتريال، طريقة ممتازة لإعداد رسالة المحيطات الجماعية الموجهة إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٩٦ - ورحب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالوفود القادمة إلى الجزء رفيع المستوى، ولدى ملاحظته النشاط الذي تتسم به كندا منذ وقت طويل في مجال المسائل البيئية - حيث تستضيف أمانتي اتفاقيتين في مونتريال، ويخرج منها الرئيس الحالي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في شخص السيد ديفيد اندرسون، وزير البيئة، وتلعب دوراً محورياً في المفاوضات البيئية - توجه المدير التنفيذي بالشكر إلى حكومة كندا لاستضافة الاجتماع وتوفير الدعم المالي. وشكر أيضاً حكومة هولندا لاستضافتها المكتب التنسيقي، وحكومات كل من بلجيكا وفنلندا، والنرويج، وأيسلندا، والولايات المتحدة الأمريكية لما تقدمه من دعم مالي، وأعرب عن امتنانه لتلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وهيئات القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية التي ساهمت على نحو ناشط في التحضر للجتماع، وكذلك للممثلين الذين كانوا يعملون أثناء الجزء متعدد أصحاب المصلحة.

٩٧ - ويشكل اعتماد برنامج العمل العالمي عام ١٩٩٥ خطوة أولى عظيمة باتجاه معالجة مشاكل التلوث في البيئة البحرية، وأحرز تقدماً كبيراً، تجسد مثلاً في اعتماد بروتوكول أروبا بشأن التلوث الناجم عن مصادر بحرية وحتى اتفاقية كاراتاخينا، بيد أن أعمالاً كثيرة لا يزال يتبعها إنجازها؛ وثمة أربعة مجالات تستدعي إتخاذ إجراء عاجل وهي: مشاكل البلدان النامية؛ واعتماد نهج متكامل ومسؤول؛ والإدارة الحسنة؛ والمبادرات العابرة للحدود.

٩٨ - أما أسلوب الإدارة السليم والتمويل، وهو موضوعاً رئيسياً تم التصدي لهما في الاجتماع الحالي، فهما مترابطين بشكل وثيق. إن ما اتسم به برنامج العمل العالمي من طابع شامل للقطاعات ومتكملاً، جعل منه أداة نموذجية لتحقيق إدارة إقليمية أفضل في إطار البحار الإقليمية، حيث شمل القطاعات، والحكومات، وهيئات القطاع الخاص، والمؤسسات المالية والمجتمع المدني فضلاً عن المياه العذبة، والمياه الساحلية وبيئة البحار. واحتل موضوع التمويل الجانب الآخر من المعادلة، حيث تم تناول بعض الترتيبات المالية المبكرة أثناء الجزء متعدد أصحاب المصلحة. وكانت الشراكة بمثابة المفتاح في مثل هذا النهج، ليس بين القطاعين العام والخاص فحسب، بل بين الوزارات والمجتمعات المحلية المختلفة أيضاً.

٩٩ - وينتقل السؤال الفعلي في كيفية جعل مفهوم الشراكة قابلاً للتطبيق في الواقع. وقد أقترح المكتب التنسيقي الاستمرار في تطوير الشراكات من خلال العمل معاً بشأن مشاكل محددة، أولها قضية دورة حياة

النفايات البلدية. إن توجيه المناقشات بشأن حُسن الإدارة والتمويل تجاه المشاكل العملية، مثل مياه النفايات البلدية، يجعل من الممكن الاشتراك في وضع خطط عمل ملموسة شاملة لولايات المؤسسات والقطاعات.

١٠٠ - ولعل أبناء البشر يتمتعون لأول مرة في التاريخ بوجود التكنولوجيا والمعرفة والموارد للتصدي لأكثر المشاكل الملحة المتعلقة بتدور ووضع البحر؛ ويتعين على الحكومات الاستجابة بعرض الإرادة السياسية، فقد أوضحت رغبتها القوية في الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ من خلال التنفيذ السريع لبرنامج العمل العالمي، فما يلزم الآن هو الالتزام السياسي لتحويل تلك النوايا إلى إجراءات تنفيذية، والكلمات الواردة في إعلان مونتريال إلى أفعال، ومع ذلك، سوف تتعرض أهداف برنامج العمل العالمي للتنافس مع احتياجات ملحة أخرى مثل التعليم، والبني التحتية والنقل. إن الإرادة السياسية الرامية إلى وضع برنامج العمل العالمي في مرتبة عالية من جدول الأعمال لتخصيص الموارد والاستثمارات الوطنية، هي التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل إعلان مونتريال إلى حقيقة واقعة.

١٠١ - وذكر السيد جان بروونك، وزير البيئة الهولندية، في بيانه الافتتاحي، بأن قمة ريو عام ١٩٩٢ قد تم خصت عن نتائج مثمرة. فإلى جانب الاتفاقيات البيئية المختلفة، كان التقدم المحرز في مجال القضايا البيئية بظبطنا، علماً بأنه يتحقق بصورة ثابتة. ومن الأمور التي قد تعززه، زيادة الوعي لقضايا البيئة ولبرنامج العمل العالمي بوجه خاص. وأشار إلى أن قضية البيئة وقضية التخفيف من حدة الفقر، سيشكلان قضيتين رئسيتين في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة. فالقضايا متشاركتان للغاية، ولا بد من التصدي لكليهما. وقال إنه بالنظر إلى تزايد الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية المتکبدة جراء تدهور البيئة، فمن الضروري التقليل من الضغوط الواقعية على البيئة لتصل إلى مستوى يساعد النظم الإيكولوجية على تحمل ذلك. وحالياً تتعرض موارد مثل الأرصدة السمكية، والمياه العذبة والغابات التي يفترض أن تكون موارد متعددة، للاستغلال بشكل يتجاوز الحد الذي يسمح باستعادتها.

١٠٢ - وقال إن حُسن الإدارة والتمويل هما قضيتان متشاركتان أيضاً، ولدى النظر إلى الخيارات الممتدة لتحقيق إدارة أفضل، دعا إلى زيادة التشديد على التعاون الإقليمي داخل نظام البحر الإقليمية. وقال إن ثمة حاجة أيضاً لتحسين التنسيق بين القطاعات، ومثال ذلك، أن الهيئات المسؤولة عن توفير المياه النقية يتبعن عليها تنسيق جهودها مع الهيئات المسؤولة عن معالجة مياه المجاري الناشئة عن استهلاك المياه النظيفة تلك.

١٠٣ - وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة للتنسيق فيما بين جميع الاتفاقيات البيئية فكل واحدة منها تعالج موضوعاً محدداً - التصحر وتغير المناخ وهكذا - ولكن من الضروري أيضاً أن تدعم كل واحدة منها الأخرى بشكل متبادل. ففي المجال البحري، يقوم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي هو بتوفير القوة الدافعة للضرورية. حيث يؤدي دور الوسيط فيما بين المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويضع المبادئ التوجيهية لهذه المبادرات. ولذا ينبغي دعم عمله. وقال إن الحكومة الهولندية سعيدة بأن تكون هي البلد المضيف للمكتب وأن تقوم حالياً بوضع اتفاق بــ مضيف جديد للسنوات الخمس القادمة.

١٠٤ - وتلزم الموارد المالية لإدامة الشراكة. وقد نوقشت خيارات كثيرة مهمة للتمويل أثناء الجزء من الاجتماع الخاص بأصحاب المصلحة العديدين؛ وشملت الآليات المالية ومبدأ "الملوث يدفع" وبرامج استعادة

التكليف، وقضية نوعية المياه قضية تتعدد فيها المسؤلية: البيئة والتخطيط وإمدادات المياه والتمويل ونحو ذلك وتتطلب الدعم من كثير من الوزارات المختصة. ولهذا يكون من الضروري إنتهاء التجزئة التي تؤدي إلى التجزء بين الدوائر الحكومية والوطنية وكذا بين مختلف الصكوك الدولية.

١٠٥ - وينبغي أن تصبح القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة هي القوة الدافعة وراء تنفيذ الاتفاقيات البيئية القائمة والتي تبرم في المستقبل كذلك. وأشار إلى أن وقد ذلك المحرك هو الإرادة السياسية، وتحت الوفود الحاضرة على دعم العملية السياسية.

١٠٦ - وأثناء المناقشات التي دارت، جرى الإعراب عن الدعم لبرنامج عمل مكتب التنسيق الذي عرض أثناء الجزء من الاجتماع الخاص بأصحاب المصلحة المتعدين. ويلزم جمع موارد مالية كافية لتهيئة الظروف لبرنامج العمل لإحراز خطوات إلى الأمام. وقد تركز التشديد بصفة خاصة على الإجراءات الاستراتيجية بشأن المياه المستعملة البلدية. وجرى الترحيب بانتقال المكتب من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل. وتم تأييد التوجيهات الاستراتيجية التي اعتمدها المكتب وجرى التشديد على ضرورة مواصلة تطوير غرفة تبادل المعلومات.

١٠٧ - ووصف كثير من المتكلمين المبادرات التي تم اتخاذها على المستويين الوطني والإقليمي معًا لتنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي أو للترويج لتلك الأهداف.

١٠٨ - وعلى المستوى الوطني، سيكفل نهج النظام الإيكولوجي تماشى السياسات العامة. والنهج الوقائي والتحوطي نهج فعال تكاليفياً، وينبغي زيادة التوسيع في استخدام الوسائل الاقتصادية. وينبغي للبلدان النامية أن تتخذ تدابير لتشجيع الإنتاج الأنظف وتعبئة الموارد لمكافحة التلوث. وينبغي تعزيز التعاون المؤسسي بين الوكالات المعنية بالمياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية كما ينبع أيضاً تشجيع التعاون بين برنامج العمل العالمي والمبادرات العالمية بشأن المياه العذبة.

١٠٩ - ووجهت نداءات لتحسين التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الإقليمية، على سبيل المثال بين برامج البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك، وجرى الإعراب عن التأييد للمفهوم الذي تقوم عليه اتفاقات البحار الإقليمية والتي وصفت بأنها آلية ممتازة لتحسين إدارة البحار وкосيلة لتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى الإقليمي. وقد ساعدت عملية تنفيذ برنامج العمل العالمي في وضع الاتفاقيات الإقليمية. وحظيت اتفاقات البحار الإقليمية الأقدم بثناء قوي بوصفها نماذج يمكن تكرارها في المناطق الأخرى. وأنشئ أيضاً على ترتيبات التوأمة بين اتفاقات البحار الإقليمية. وستكون الشراكة وسيلة رئيسية لدفع تنفيذ برنامج العمل العالمي. وجرى الترحيب بفكرة تنظيم اجتماعات تسييرية فيما بين برامج البحار الإقليمية. واقتراح بأن تقوم أمانات اتفاقات البحار الإقليمية بإجراء تقييمات لمستويات التلوث في الأقاليم التابعة لكل منها. وهذا سيوفر خطأً أساسياً يمكن أن توضع على أساسه برنامج عمل يضم برامج وأولويات وأطر زمنية محددة. وأشار إلى أن مثل هذه المهمة ستتطلب إرادة سياسية وموارد مالية وتعزيز للموارد المالية المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١١٠ - وجرى التشديد على ضرورة خلق شراكات تعاونية مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة من الأطراف الرئيسية الأخرى التي لها أدوار بالغة الأهمية في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وحث مكتب التنسيق على التعاون مع الاتفاقيات البيئية العالمية والإقليمية ومتعددة الأطراف.

١١١ - وتم التشديد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي بصفته السبيل الوحيد إلى تناول القضايا الضالعة في البيئة البحرية والتي يكون الكثير منها عابراً للحدود بطبعته ومعقداً ويعتمد بعضها على بعض. وهناك حاجة إلى التصدي لمسألة حماية وإدارة التنمية المستدامة للبيئة البحرية بأسلوب متكملاً، ورفع مستوى مشاركة وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

١١٢ - وينبغي تعزيز أسلوب الإدارة السليم في مناطق المياه العذبة والبيئة البحرية من خلال عملية حسن الإدارة البيئية الدولية. ويجب أن تتناسب التحسينات في أسلوب الإدارة السليم مع حجم المشكلة. وثمة حاجة إلى توجيه الأموال إلى البلدان والأقاليم التي تظهر أسلوب إدارة سليم وفعال. إن حسن الإدارة يدعو إلى الشفافية بين جميع أصحاب المصلحة وإلى إتباع نهج متعدد الأطراف صاحبة المصلحة. وكانت المناقشات الخاصة بحسن الإدارة التي جرت في وقت سابق قد اعترفت بأهمية تنسيق الأنشطة وإزالة أي تعارض بينها لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والعالمية. ويجب تشجيع جوانب تطبيق تجربة جوائز تطبيق الاتفاقيات طبقاً لخطوط مواضيع ووظيفية وإقليمية.

١١٣ - حثت الدول على التصديق على اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبادات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكمال بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وأن تعمل على توسيع نطاق قبول الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف بصفة عامة. إن العدد الهائل من الصكوك القانونية التي تشمل البيئة البحرية قد أشير إليها بوصفها عقبة أمام تلبية جميع متطلباتها. ويستلزم الأمر تبسيط وتنسيق الإطار التنظيمي لتحسين أسلوب الإدارة السليم وكذلك التنفيذ. ويجب أن يطلب إلى برنامج العمل العالمي أن يقدم نماذج للمساعدة في تقييم وإعداد التقارير عن برامج البحار الإقليمية.

١١٤ - قدمت معلومات عن الأنشطة المحددة التي يضطلع بها البنك الدولي للتصدّي للتهديدات التي تكتفِّي البيئة الساحلية والبحرية من مصادر بحرية، وعن التغيير في السياسات التي يتبعها البنك لدعم تنفيذ نهج متكملاً تجاه إدارة الموارد البحرية.

١١٥ - وقد أشير إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد لعبت دوراً مهماً في تنفيذ برنامج العمل العالمي كنتمة للجهود القطرية. وأعلنت بعض البلدان أنها سوف تزيد من الجزء من ناتجها المحلي الإجمالي الذي يخصص للمساعدة الإنمائية وذلك لتلبية التزامات جدول أعمال القرن ٢١. وكان من الضروري إحداث زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية على أن تكون مصحوبة بإجراءات لإلماح أهداف برنامج العمل العالمي في الأنشطة الوطنية. وتم الإعراب عن التأييد لفكرة التخفيف من عبء الديون التي تنقل كاهل البلدان النامية وذلك لتوليد الأموال للأنشطة ذات الصلة ببرنامج العمل العالمي.

- ١١٦ - سبقت الإشارة إلى المقترنات الخاصة بإنشاء صندوق كبير جداً يُستخدم لانتشار البلدان النامية من ربقة الفقر يكون شبيها بخطة مارشال التي انتشرت بلدان أوروبا من بين أنقاض الحرب العالمية الثانية.
- ١١٧ - رحب المتحدثون بتسلیط الاهتمام على إنشاء شراکات لتنفيذ برنامج العمل العالمي وبخاصة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، مع توسيع نطاق مشاركة أصحاب الشأن. وقد سبقت الإشارة إلى ترتيبات التمويل التجديدية بصفتها ذات أهمية خاصة، وبخاصة عن طريق التدابير الحافظة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ١١٨ - وتم الإعراب عن تأييد واسع لتقديم المزيد من الأموال المخصصة إلى الأنشطة التي تنفذ في إطار برنامج العمل العالمي أثناء تجديد الموارد المرتقب لمرفق البيئة العالمية. وقد دعيت وكالات التمويل للاعتراف بالمشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة النامية. وذكر كذلك أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيكون في مركز أفضل تخطيط عمله في الأجل الطويل لو توافر له تمويل مستقر ومنظم ربما عن طريق فرض اشتراکات مقررة تم التفاوض بشأنها.
- ١١٩ - وجهت نداءات إلى المؤسسات المالية الدولية لتخفيف الشروط التي تفرضها على القروض التي تقدمها إلى البلدان النامية لكي يتسع تخصيص موارد أكبر لأنشطة الإن النفاذ التعويضي عن الضرر البيئي.
- ١٢٠ - وتم التشديد على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام، في إطار خطة العمل الاستراتيجية لنفايات المياه البلدية، لمعايير الأداء والمبادئ التوجيهية البيئية القابلة للتطبيق والمناسبة لظروف الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت منشآت معالجة نفايات المياه وشبكات مياه المجاري غير سليمة من الناحية البيئية في هذه الدول، كما كانت التكاليف الإجمالية تتجاوز طاقتها بشكل عام. ودُعى أيضاً إلى عدم المضي في استخدام البلدان النامية كمناطق لإقامة التكنولوجيا متقدمة المستوى والبالغة، وإلى عدم تطبيق المعايير المعتمدة في البلدان المتقدمة، في البلدان النامية حيث تفوق التكاليف الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بكثير. ووردت الإشارة إلى أن خطة العمل الاستراتيجية تبدي تحيزاً للبلدان التي أصبحت بلداناً صناعية، أو في طريقها إلى ذلك، كما أوصي بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج العمل العالمي بتعزيز ومساندة البحوث المتعلقة بالأساليب البديلة والمبكرة لإدارة النفايات التي تتناسب المجتمعات الريفية التقليدية.
- ١٢١ - واقتصر وضع نظام يفرض على صناعات البلدان المتقدمة التي تعمل في البلدان النامية الالتزام بالمعايير البيئية المطبقة في بلدان المنشأ.
- ١٢٢ - سبقت الإشارة إلى أن البلدان غير الساحلية ذاتها يمكنها أن تتحمل المسؤولية تجاه البيئة البحرية إذا كانت أنهارها تؤدي إلى تلوث البحر. كما أشير إلى أن جانباً من تلوث مياه البحر يرجع إلى تخريد السفن، التي يمكن أن تأتي من أي بلد في العالم وتلوث المياه في البلد الذي تم تفكيكها فيه.
- ١٢٣ - وبعد تبادل المزيد من وجهات النظر بشأن طرق تحسين برنامج العمل العالمي، بحث الجزء رفيع المستوى من الاجتماع مشروع إعلان مونتريال مع التعديلات المقترنة من مختلف الوفود، واعتمد الإعلان بصورة المعونة. ويرد في المرفق الأول بهذه الوثيقة إعلان مونتريال بصيغته المعتمدة.

حادي عشر - مسائل أخرى

١٢٤ - لم تطرح أية مسائل أخرى للمناقشة.

ثاني عشر - اعتماد تقرير الاجتماع

١٢٥ - اعتمد الاجتماع تقريره على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين UNEP/GPA/IGR.1/L.1 و L.1/Add.1 اللتين وزعنا بالصيغة المعدلة، وعلى أساس أن وضع التقرير في صيغته النهائية سيُعهد به إلى المقرر الذي يعمل بالتعاون مع مكتب التنسيق. وسوف تضم المعلومات الموجزة عن أنشطة البحار الإقليمية إلى التقرير بوصفها المرفق الثالث. ويرد إعلان منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة بوصفه المرفق الرابع، ويرد بيان المجلس الدولي لمبادرات البيئة المحلية بوصفه المرفق الخامس وبيان المنظمات غير الحكومية بوصفه المرفق السادس.

ثالث عشر - اختتام الدورة

١٢٦ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس إختتام الاجتماع في الساعة ١٣٠ ظهر يوم الجمعة الموافق ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١.

المرفق الأول

إعلان مونتريال لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

١ - نحن ممثلو الحكومات الـ ٩٨ ، بفضل الدعم القيم من مندوبي المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى من أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية، وبالاتفاق مع هؤلاء المندوبيين، قد اجتمعنا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في مونتريال، كندا، لإجراء الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، متყدون على الآتي:

٢ - أن القلق يساورنا من:

(أ) أن البيئة البحرية تتعرض للتدهور المطرد بفعل التلوث من مياه المجارير والملوثات العضوية الثابتة والمواد المشعة والفلزات الثقيلة والقمامنة، والزيوت والتعديل المادي للموائل وتنميرها، وتغيير مواسم تدفقات المياه العذبة وكمياتها ونوعيتها، مع ما يستتبع ذلك من تغيرات في تركيزات المغذيات والرسوبيات ومستويات الملوحة؛

(ب) أن التداعيات السلبية الكبيرة الواقعة على صحة البشر، وعلى عملية تخفيف حدة الفقر والأمن الغذائي وعلى الصناعات المتأثرة، ذات تأثير كبير؛

(ج) أن التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تزيد من جراء الآثار الضارة للأنشطة البرية على صحة البشر والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، وأن أنواعاً معينة من هذه الأضرار خطيرة ويتعدّر إصلاحها؛

(د) أن تأثيرات تغير المناخ على البيئات البحرية تشكل خطراً يهدّد المناطق الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة آخذة في الازدياد نتيجة للتدهور المتزايد للنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية المحمية؛

(هـ) إنه لا يتم التعامل مع الإجراءات التي تتخذ على المستويين الوطني والإقليمي لتلبية أهداف برنامج العمل الوطني بمزيد من العجلة.

٣ - ويساورنا القلق أيضاً من أن انتشار الفقر ولاسيما في المجتمعات المحلية الساحلية من البلدان النامية، وما نسهم فيه ظروف الفقر من زيادة في تلوث البحر من خلال الإفتقار إلى مرافق التصحّاح الأساسية، مثلاً، ومن أن تردي وضع البحر يؤدي إلى توليد الفقر من خلال استفاد ركائز الأسس الأساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٤ - ونُقرّ بأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وجدول أعمال القرن ٢١ يوفران الإطار الرئيسي القانوني وللسياسات العامة لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

٥ - نعلن أن مهمة تنفيذ برنامج العمل العالمي تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات الوطنية. وتؤدي برامج البحار الإقليمية دوراً مهماً أيضاً من ذلك. وينبغي أن تضمن كلتاها المشاركة النشطة من جانب أصحاب المصلحة كافة.

٦ - أنا سنتعاون لتحسين أسلوب الإدارة الساحلية والبحرية لأجل تسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي، وذلك بتنسيق إدارة المناطق الساحلية ومناطق مستجمعات المياه وإدارتها وتعزيز عمليات الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٧ - أنا سنتعاون من أجل تحديد موارد مالية جديدة وإضافية وذلك لتسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق بناء القدرات لرفع فعالية الشراكات بين الحكومات والصناعة وتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية وتحسين الاستفادة من الموارد المحلية والدولية.

تنسيق برنامج العمل العالمي

- ٨ - نلتزم بتحسين وتسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي بالقيام بالتالي:

(أ) دمج مقاصد وأهداف وتجهيزات برنامج العمل العالمي في الأنشطة وبرامج العمل والاستراتيجيات والخطط الجديدة والحالية وذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وفي السياسات القطاعية كل ما في حدود ولايته القانونية؛

(ب) تقوية قدرات منظمات البحار الإقليمية للتعاون والعمل مع أطراف متعددة من أصحاب المصالح، بعدة طرق من بينها المشاركة في اجتماعات الشراكة التي تركز على تحديد المشاكل وإيجاد حلول قاطعة لها؛

(ج) دعم المصادقة على اتفاقات البحار الإقليمية القائمة وإبرام اتفاقات إضافية، حسب الاقتضاء، وتشجيع التعاون بين منظمات البحار الإقليمية الموجودة، بما في ذلك عبر آليات التوأمة؛

(د) دعوة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية لدمج أهداف برنامج العمل العالمي، ما كان مناسباً، في برامج عملها، وإعطاء الأولوية في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ لتناول مسألة تأثيرات مياه المجاري، والتعديل المادي للمواطن وتدميرها والمعذبات، وتأثير ذلك على البيئة البحرية والصحة البشرية وتحقيق وطأة الفقر، والأمن الغذائي والسلامة الغذائية والموارد المائية والتنوع البيولوجي والصناعات المتضررة؛

(هـ) مناشدة برامج البحار الإقليمية في ضوء تقييمات بيئاتها البحرية، القيام بما يلي:

١‘ تحديد الأولويات مع إيلاء الاعتبار الخاص لتلك المبنية في الفقرة ٨ (د) أعلاه؛

٢‘ إعداد خطط عمل لتناول تنفيذ تلك الأولويات والعمل، حسبما يتطلب، مع السلطات الوطنية على تنفيذ تلك الخطط؛

٣- إصدار تقارير مؤقتة عن إجراء خطط العمل تلك بغية تقديم تقارير كاملة في وقت انعقاد الاستعراض المقبل لبرنامج العمل العالمي.

إدارة البحار والسواحل

٩- ونلتزم كذلك بتحسين وتسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي بالقيام بالتالي:

(أ) اتخاذ الإجراءات السليمة على المستويين الوطني والإقليمي لتعزيز التعاون المؤسسي على سبيل المثال لا الحصر بين سلطات أحواض الأنهار وسلطات الموانئ ومديري المناطق الساحلية وإدراج اعتبارات الإدارة الساحلية في سن التشريعات والقوانين ذات الصلة بإدارة مستجمعات المياه، ولا سيما مستجمعات المياه العابرة للحدود؛

(ب) تقوية قدرات السلطات المحلية والوطنية للحصول على المعلومات العلمية الصائبة والاستفادة منها في عملية صنع القرارات المتكاملة، بمشاركة أصحاب المصلحة، وتطبيق إطار مؤسسية وقانونية فعالة، للإدارة الساحلية المستدامة؛

(ج) تقوية برامج البحار الإقليمية للقيام بدور، حسب الاقتضاء، في التنسيق والتعاون:

١- في تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

٢- مع المنظمات الإقليمية الأخرى المختصة؛

٣- في التنمية الإقليمية وفي خطط إدارة مستجمعات المياه؛

٤- مع المنظمات والبرامج العالمية المتصلة بتنفيذ الاتفاقيات العالمية والإقليمية؛

(د) تقديم الدعم لنموذج الإدارة المتكاملة الجديد لحسن إدارة البحار والمناطق الساحلية بصفته عنصراً جديداً لحسن الإدارة البيئية الدولية؛

(هـ) تحسين التقييم العلمي للتأثيرات الاصطناعية الواقعة على البيئة البحرية بما في ذلك عدة أمور من بينها، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية؛

(و) لتحسين التقارير عن أوضاع البحار وذلك لقياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، صنع القرارات المستبررة (مثل تحديد أهداف الإدارة)، بشكل أفضل وشحذ الوعي العام والمساعدة في تقييم الأداء؛

(ز) تحسين تطوير التكنولوجيا ونقلها، وفقاً لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تمويل برنامج العمل العالمي

١٠- نحن نلتزم بتحسين وتسريع تنفيذ برنامج العمل العالمي عن طريق:

(أ) تعزيز قدرة السلطات المحلية والوطنية التي لديها موارد مالية وموارد أخرى ذات صلة بتحديد وتقييم الاحتياجات والحلول البديلة لمصادر تلوث بحرية محددة؛ وصياغة العقود والترتيبات الأخرى والتفاوض بشأنها وتنفيذها وذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص؛

(ب) الإهاب بالمؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والآليات المالية الدولية الأخرى ولاسيما البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية، بما يتوافق مع استراتيجياتها وسياساتها التشغيلية، تيسير والمساعدة إلى، تمويل الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستويين الإقليمي والوطني؛

(ج) إلاء الاعتبار الواجب للتأثيرات الإيجابية والسلبية للتشريعات والسياسات المحلية بعدة طرق من بينها الإجراءات المالية مثل الضرائب والإعانات، التي توضع بشأن الأنشطة البحرية التي تؤدي إلى تدهور البيئة البحرية والساخنة؛

(د) إتخاذ التدابير المناسبة على المستوى القطري بما في ذلك ضمن جملة أمور، الاصلاحات المؤسسية والمالية، وزيادة الشفافية والمحاسبة، وضع برامج استثمار متعددة السنوات وتوفير المناخ التمكيني للاستثمار.

أحكام أخرى

١١ - نحن نرحب بخطبة العمل الاستراتيجية بشأن نفايات المياه البلدية، ونحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الانتهاء من هذه الوثيقة كأدلة لتنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي.

١٢ - ونحن نناشد الحكومات، التصديق على اتفاقية استكمال بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وبروتوكول ١٩٩٦ لاتفاقية لندن بشأن منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، واتفاقيات أخرى ذات صلة وب خاصة الاتفاقيات الإقليمية، مثل بروتوكول أروبا لاتفاقية كارتاخينا ١٩٩٩، لحماية وتطوير البيئة البحرية لمنطقة الكاريبي الكبيرة، والبروتوكولات الإقليمية التي تتناول منع تلوث البيئة البحرية بوصف ذلك وسيلة لتنفيذ برنامج العمل العالمي. كما نشدد على ضرورة زيادة التعاون الدولي في مجال إدارة المواد الكيميائية.

١٣ - نحن نرحب أيضاً بالعمل الذي يضطلع به مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي، ونشيد ببرنامج العمل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونشجعه على تنفيذ البرنامج على مستوى معزز رهنَا بتوافر الموارد.

١٤ - نأخذ علمًا أيضًا بنتائج الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي كمساهمة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونطلب أن يؤيد المنتدى العالمي الوزاري البيئي المرتقب هذه النتائج ونحذّر عرض تلك النتائج على المؤتمر الدولي النقدي المعنى بالتمويل من أجل التنمية وكذلك على المنتدى العالمي الثالث للمياه الذي سيعقد في كيوتو، اليابان ٢٠٠٣. ونطلب إلى العملية التحضيرية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المراعاة الكاملة لنتائج هذا الاجتماع وهدف برنامج العمل العالمي أثناء بحثها لتدابير حماية البيئة البحرية؛

١٥ - طلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعقد الاجتماع الحكومي الدولي الثاني للاستعراض في عام ٢٠٠٦ وأن يسعى إلى جذب التأييد لتنظيم ذلك الاجتماع.

تم اعتماده من جانب اجتماع الاستعراض الحكومي
الدولي لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة
البحرية من الأنشطة البرية في اجتماعه الأول
٢٠٠١ يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر

المرفق الثاني

استنتاجات الرئيسين المشاركين من الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ
برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

蒙特利尔，٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

المقدمة

١ - عملاً بالمقرر ١٠/٢١ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠١ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اجتمع ممثلو الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، والمجموعات الرئيسية، وذلك في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في مونتريال، كندا، في الاجتماع الحكومي الدولي الأول لاستعراض تنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

٢ - وإن يشرفنا المشاركة في رئاسة هذا الحدث الهام، وقد قمنا بإعداد هذه الاستنتاجات كجزء من وقائع الاجتماع، يسعدنا أن نوصي بالاستنتاجات التالية بوصفها مرفقاً لإعلان مونتريال ونوصي الحكومات بالنظر في هذه الاستنتاجات عند التحضير للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المزمع عقدها في جوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي جميع المنتديات الأخرى التي تعالج الأنشطة المتصلة بأهداف العمل العالمي.

٣ - أبرز تقرير عام ٢٠٠١ الذي أعده فريق الخبراء المشترك المعنى بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية - حماية البحار من الأنشطة البرية: المصادر والأنشطة البرية المؤثرة على نوعية واستخدامات البيئة البحرية الساحلية وبيئة المياه العذبة المرتبطة بها - الاستنتاج المثير للخوف بأن "التدور البيئي البحري مستمر على المستوى العالمي بل ازداد حدة في أماكن كثيرة".

٤ - ويستمر تدور القدرة الإنتاجية والسلامة الإيكولوجية للبيئة البحرية، بما في ذلك مصايب الأنهر والمياه الساحلية القريبة من الشاطئ، لأسباب متعددة، بما فيها التلوث من مياه المجاري والصرف من المصادر غير المحددة من المناطق الزراعية والحضرية، والتعديل المادي وتدمير مغذيات الموارد، وتجمعت الرسوبيات والمواد الكيميائية. وفي كثير من الحالات تستمر التأثيرات السلبية على أشدتها فتضُر بالصناعات الساحلية والبحرية والصحة البشرية والتخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي والسلامة.

٥ - وترتفع التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يتکبدها المجتمع ارتفاعاً باهظاً جراء التدفق غير المناسب في مستويات الإجراءات المتخذة لتخفيف الآثار الضارة التي تركها الأنشطة البرية في البيئات الساحلية والبحرية ونظم المياه العذبة المرتبطة بها. وبعض أنواع تلك الأضرار خطير ولا يمكن وقفه. وحقيقة فإن المجتمع العالمي قلل من شأن التأثيرات السلبية الكبيرة الواقعة على الصحة البشرية، وبخاصة

نتيجة للتلوث شواطئ الاستحمام ومناطق صيد الأسماك الصدفية ب المياه المجارير الحاملة للممرضات، تقليلاً خطيراً بل وإهمالها. وقد أثبتت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية أن مثل هذا التلوث يؤدي إلى الملايين من الحالات المرضية والآلاف من الوفيات سنوياً.

ألف - إنجازات برنامج العمل العالمي

- ٦ - شهد تنفيذ برنامج العمل، منذ إنشائه، تقدماً كبيراً وحدث تقدم متواصل في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأسلوب إدارة البحار.
- ٧ - وقامت بلدان كثيرة بإعداد برامج عمل وطنية أو بإدراج أهداف برنامج العمل العالمي في استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وتشريعاتها الوطنية.
- ٨ - وأعدت أقاليم كثيرة، بفضل التعاون، برامج عمل إقليمية ملزمة وغير ملزمة. ويوفر الكثير من هذه البرامج نماذج ممتازة للتنسيق والتعاون، ويبين مدى قدرة برامج البحار الإقليمية على العمل كمنتدى مركزي لتحسين الإدارة الساحلية والبحرية.
- ٩ - وبعد برنامج العمل الوطني الروسي للمنطقة القطبية الشمالية من الأمثلة الجيدة لإتباع نهج إقليمي لبرنامج العمل العالمي وتركيزه على تطوير شراكات لتمويل التنفيذ. وبالمثل تعد عملية أفريقيا بشأن التعاون من أجل تطوير وحماية البيئة البحرية والساحلية ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء، مثالاً جيداً للشراكة متعددة الأطراف.
- ١٠ - ثبت أن تطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتواصل لآلية غرفة تبادل معلومات لبرنامج العمل العالمي، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية، يمثل إنجازاً رئيسياً في تنفيذ برنامج العمل العالمي. وسيثبت الزمان أنها أداة قيمة يستخدمها أصحاب المصلحة من الجهات الوطنية والمحلية والإقليمية والعالمية لتنفيذ برنامج العمل العالمي.
- ١١ - قدم كثير من الحكومات مساهمات كبيرة لدعم مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي، ويجب التنوية بصفة خاصة بملكية هولندا، مضيفة مكتب التنسيق لدعهما المتواصل وال Kashxi جداً للمكتب، وللحكومة البلجيكية على ما قدمته من منح سمحت بوضع خطط عمل وطنية في العديد من البلدان. وساهم كثير من البلدان المانحة بأموال كبيرة لدعم مشاريع متصلة ببرنامج العمل العالمي في بلدان نامية وببرامج إقليمية.
- ١٢ - وفيما يتعلق بالتمويل متعدد الأطراف، فقد خصص مرفق البيئة العالمية موارد كثيرة لمشاريع تخدم أهداف برنامج العمل العالمي. كما قدم البنك الدولي دعماً كبيراً لمشاريع تتصدى لتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي.

١٣ - وتعتبر اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة التي اعتمدتها مؤتمر المفوضين في أيار/مايو ٢٠٠١، صكًا ملزماً رئيسياً يتصدى مباشرةً لواحدة من فئات مصادر التلوث المحددة في برنامج العمل العالمي.

باء - الفرص والعقبات

١٤ - لقد أتاح المجتمع الاستعراض الحكومي الدولي الأول، للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين فرصة للنظر في العقبات والفرص المرتبطة بتنفيذ برنامج العمل العالمي. وبرنامج العمل العالمي وسيلة ملائمة لتحسين الإدارة بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالبحار، بما فيها تقوية اتفاقيات وبروتوكولات البحر الإقليمية. ويمكن أن يكون بمثابة آلية تنسق عالمية فعالة لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين الاتفاقيات الإقليمية والاتفاقيات العالمية ذات الصلة.

١٥ - وينصب التشديد على الحاجة إلى التعاون الدولي وإلى نهج منسق على المستوى الوطني للتصدي لمشاكل تلوث المياه العذبة وكذلك التلوث الساحلي والبحري من الأنشطة البرية. كما أن ضم القطاعات الاقتصادية الكثيرة المختلفة معاً يقدم مساهمة قيمة في التخفيف من وطأة الفقر وفي الأمن الغذائي والسلم.

١٦ - وعلى الصعيد العالمي، فإن تأثير مياه المجاري والتعديل المادي للنظم الأيكولوجية الساحلية والبحرية وارتفاع مستويات المغذيات، يستحق أعلى مقام بين الأولويات في العمل. ولا يمكن معالجة هذه الأولويات بمعزل عن الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة. ويجب التشديد، عند تنفيذ برنامج العمل العالمي، على العلاقة السببية بين الفقر، والصحة البشرية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، وضعف إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتدهور البيئي.

١٧ - وثمة حاجة ماسة إلى إدماج إدارة الموارد الساحلية ومتطلبات حماية المنطقة الساحلية بإدارة أحواض الأنهر. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار الإمكانيات التي تتطوّر عليها الشراكات المؤسسية لضمان اتخاذ نهج متكامل لإدارة المناطق الساحلية ومستجمعات المياه، وتحقيق استخدام الأراضي.

جيم - خطة العمل الاستراتيجية بشأن المياه البلدية المستعملة

١٨ - تسهب خطة العمل الاستراتيجية بشأن المياه البلدية المستعملة، فيما يوفره برنامج العمل العالمي لتحقيق التوافق في الآراء وتشجيع التوصل إلى حلول بديلة وتيسير الشراكات والتعاون الإقليمي. ومع أن النهج الوظيفي ذا الشعبنة الثالث، الموجز في خطة العمل الاستراتيجية يحظى بدعم واسع النطاق، غير أنه يمكن التوسيع في عدد من القضايا. ومن أمثلة ذلك:

(أ) تقديم الإرشاد بشأن تنفيذ آليات مالية جديدة؛

(ب) إيلاء قدر كاف من الاهتمام لبدائل لمرافق المعالجة الكبيرة والمكلفة؛

(ج) النظر في تأثير الصناعات الصغيرة على شبكات المجاري؛

(د) دور تدابير حفظ المياه في تقليل الطلب على معالجة المياه؛

(هـ) الرصد والتقييم.

١٩ - ويوفر "مشروع المبادئ التوجيهية بشأن المياه البلدية المستعملة"، الذي وضعه مكتب التنسيق بوصفه عنصراً بالغ الأهمية في خطة العمل الاستراتيجية، إرشاداً فيما لإدارة المياه المستعملة الحضرية على نطاق العالم، وفقاً للسياسات والخطط الوطنية.

٢٠ - إن نقل التكنولوجيا والخبرة هو أمر حاسم الأهمية بالنسبة إلى التنفيذ العالمي لبرنامج العمل العالمي، وبصفة خاصة، بالنسبة إلى إدارة المياه البلدية المستعملة. ويؤدي النقص في الموظفين المدربين تدريجياً كافياً والمزودين بمهارات تقنية لإدارة المرافق الجديدة أو بمهارات إدارية لتطوير خطط للإدارة، إلى عرقلة تنفيذ برنامج العمل العالمي في بعض مناطق العالم.

٢١ - وينبغي أن تكون المبادرات المتعلقة بنقل التكنولوجيا متوافقة مع الظروف المحلية البيئية والثقافية. وفي هذا السياق، يلاحظ أن نسبة مئوية مرتفعة من المجتمعات المحلية الساحلية في البلدان النامية تعاني من نقص خدمات التصحح الأساسية. وما لا شك فيه أن المبادرات المتعلقة ببرنامج العمل العالمي في هذه المجتمعات يمكن أن تسهم في الجهود التي تبذل لمعالجة هذه الحالة.

٢٢ - وتستدعي مبادرات بناء القدرات المتصلة ببرنامج العمل العالمي إهتماماً مستمراً على المستويين المحلي والوطني، وهي جبيرة بالإهتمام داخل إطار خطط التنمية الوطنية.

٢٣ - ويوفر مبدأ "الملوث يدفع" عاملأً حفازاً لتغيير الاتجاهات وتيسير استعمال المياه بحكمة. والمبدأ يستخدم بنجاح في عدد من البلدان، ويسفر عن تأثير يجمع بين زيادة العائدات والгиولة دون التلوث. بيد أنه عند تطبيق هذا المبدأ، تبرز الحاجة إلى النظر بصورة ملائمة في التكاليف الاجتماعية وفي تأثيره على الأشخاص الأشد فقرًا في المجتمع. كما قد توجد أيضاً تكاليف لا يستهان بها تقترب بتحديد الملوثين وبوضع خطط الدفع. ولأن مبدأ "الملوث يدفع" يمكن أيضاً أن ينطوي بعض عمليات التنمية، ينبغي، لذلك، أن يوازن بحوافز اقتصادية إيجابية لخفض التلوث.

٢٤ - وأخيراً، سيكون من المفيد للغاية مواصلة تطوير خطة العمل الاستراتيجية بشأن المياه البلدية المستعملة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

دال - برنامج عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٢

٢٥ - ينصب تركيز برنامج العمل على نقل تنفيذ برنامج العمل العالمي من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التطبيق وذلك من خلال تطوير مجموعات أدوات، وتيسير الشبكات، وبدء مشاريع البيان العملي وبناء القدرات. وفي هذا الخصوص، يرمي برنامج العمل إلى ما يلي:

(أ) تيسير تعبئة الموارد المالية؛

- (ب) زيادة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- (ج) إقامة روابط عمل أوتوق مع الدوائر المعنية بالمياه العذبة؛
- (د) التوسيع في بناء القدرات بتعزيز آلية مركز تبادل المعلومات لبرنامج العمل العالمي؛
- (هـ) تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة.

٢٦ - ويمكن مواصلة تعزيز برنامج العمل عن طريق تطوير مؤشرات الأداء، والأهداف المحددة، وتضمينه الرصد والتقييم. وينبغي أن تستفيد هذه الجهود من البرامج القائمة والجارية، ولا بد من بذل الجهد لربط برنامج العمل ببرامج عمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة على المستوى الإقليمي، مع تحسب الازدواجية والتدخل. وينبغي أيضاً تحليل فعالية تكاليف هذه المبادرات داخل إطار برنامج العمل.

٢٧ - وتوجد أيضاً فرص سانحة لتحقيق الكفاءة بالجمع بين جهود وكالات الأمم المتحدة في قضايا شاملة، مثل آليات مركز تبادل المعلومات، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمؤشرات، والرصد. وفيما يتعلق بآلية مركز تبادل المعلومات بالتحديد، فإنه يمكن زيادة توثيق الروابط بمجتمع المنظمات غير الحكومية والدوائر الأكademie. وعلاوة على ذلك، ذكر الاجتماع بأن سبل الوصول إلى الإنترنـت في الكثير من البلدان النامية، محدودة للغاية، وبخاصة بالنسبة إلى أصحاب الحرف المحظيين.

٢٨ - ومن شأن توسيع الصلات مع الجهات المشرفة على المياه العذبة بحيث تشمل أيضاً تخطيط أوجه استخدام الأراضي، أن يؤدي إلى تعزيز هام لبرنامج العمل. إلا أنه ينبغي التشديد على الدور المركزي للحكومات في مجال تحديد الأولويات وضمان الامتثال في جميع جوانب برنامج العمل.

٢٩ - وقد بدأ الكثير من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، أنشطة تكمل برنامج العمل المقترن. ومن الأمثلة الهامة، المراكز العلمية الإقليمية لنقل التكنولوجيا التي يقوم المعهد الدولي للمحيطات بتطويرها، وشبكة المدن الساحلية، التي يقوم بتطويرها المجلس الدولي للمبادرات البيئية الدولية.

هـ - حسن إدارة البحار والمناطق الساحلية

٣٠ - اعترافاً بالأهمية الكبرى لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبنوئيات جدول أعمال القرن ٢١، فإن تنفيذ برنامج العمل العالمي يمكن أن يكون في آن واحد عاملـاً حفزاً لحسن إدارة البحار والمناطق الساحلية ومستفيداً منها. فهو يوفر إطاراً ممتازاً لتنسيق أنشطة المؤسسات والآليات الساحلية والبحرية على المستويات المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، وإفراز النتائج عن طريق الجمع بين أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات، سواء العامة أو الخاصة، لمعالجة أهداف مشتركة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون برنامج العمل العالمي آلية تنسيق لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسقبة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطيرة معينة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية

الثابتة، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسوف يسهم العمل بنشاط على تنفيذ البرنامج على المستويات المحلي والوطني والإقليمي في حماية صحة الإنسان، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية.

٣١ - وينبغي أن تكون التحسينات في الإدارة السليمة للبحار والمناطق الساحلية على مستوى يتاسب وحجم مشكلة التدهور الساحلي والبحري. على أن القدرة التنسيقية لبرنامج العمل العالمي تكتسب أهمية خاصة على المستوى الإقليمي، وبرامج البحار الإقليمية توفر وسيلة ممتازة وقائمة لتنفيذ برنامج العمل العالمي، فهي عmad أساسى لتحسين أسلوب الإدارة السليمة للبحار والمناطق الساحلية.

٣٢ - ويمكن لاستخدام ترتيبات التوأمة التي تشمل تشارك المعلومات، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا بين برامج بحار إقليمية منتقاة أو متجاورة أن يعزز أيضاً حسن الإدارة الساحلية والبحرية.

٣٣ - وأهداف برنامج العمل العالمي مكملة للعديد من الاتفاقيات البيئية الأخرى متعددة الأطراف مثل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والآليات المؤسسية، مثل منظمات إدارة مصائد الأسماك الإقليمية كل على حدة. وعليه، ينبغي بذلك الجهود لدمج برنامج العمل العالمي في تلك المبادرات بصورة أكثر نظامية. وفي هذا الإطار، سوف يحسن تنسيق بناء القدرات فيما بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف كفاعتها ويوسع مداها وتتأثيراتها الإيجابية. وتبسيراً لهذه العملية، ينبغي أن يتخذ مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي خطوات نشطة بالتعاون مع برامج البحار الإقليمية للإتصال بوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي إيلاء الاعتبار لتنظيم اجتماع لجميع برامج البحار الإقليمية لتنسيق نهج استراتيجي لهذا الغرض، وللنظر في الدور الممكن أن تضطلع به برامج البحار الإقليمية كمنصة لمشاركة أصحاب المصلحة العبيدين.

٣٤ - وعلى المستوى العالمي ينبغي أن يستقصي مكتب التنسيق إمكانيات إبرام منكريات تفاهم مع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، مثل الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بوصفها موئلاً للطيور المائية، من أجل تنسيق مبادراتها. وهناك حاجة بالمثل إلى ضمان توажд برنامج العمل العالمي في العملية الاستشارية المعنية بالبحار التابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - إن أهمية بذلك الجهود الإقليمية والعالمية لتنفيذ برنامج العمل العالمي ينبغي ألا تغوص أهمية الإجراءات الوطنية. الواقع أن الحاجة تستدعي أيضاً نهجاً يسير من القاعدة إلى القمة إزاء تحسين إدارة المحيطات العالمية. وفي هذا الصدد، فإن في العديد من البلدان حاجة إلى بناء القدرات وتعزيز المؤسسات لتحسين أسلوب إدارة الموارد الساحلية والبحرية على المستوى القطري. وهناك حاجة بالمثل إلى فهم أفضل للمحيطات مع القيام في نفس الوقت بدعم التنمية الاقتصادية للبحار.

واو - تمويل برنامج العمل العالمي

٣٦ - ينبغي أن يأتي تمويل الإجراءات المناسبة لتنفيذ برنامج العمل العالمي من موارد البلد الخاصة في المقام الأول. ومن ثم يغدو من الضروري توليد طلب نابع من ظروف البلد على تنفيذ برنامج العمل العالمي في أوساط صناعي القرار، ودوائر الصناعة، والدوائر الأكاديمية والمجتمع المحلي.

٣٧ - إن عدم توافر الموارد الكافية يمثل عائقاً رئيسياً يعترض تنفيذ برنامج العمل العالمي. ويجب اعتماد نهج مبتكرة لأجل اجتذاب أموال جديدة لتنفيذ برنامج العمل العالمي. وينبغي أن تكون مثل هذه النهج مصممة بحيث تتواءم مع الاحتياجات الوطنية والمحلية، بما في ذلك احتياجات البلديات وأجهزة الحكم المحلي، كما يجب أن تحتوي الحلول على البدائل المناسبة الأقل كلفة. غير أن الحلول الأقل كلفة ينبغي أن تقييم لبيان تكاليفها وتأثيراتها الإجمالية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد لا تظهر للعيان لأول وهلة في بعض الحالات.

٣٨ - ومن الجوهرى العمل على إدراج الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي في استراتيجيات التنمية الوطنية وفي إطار المساعدة الإنمائية الوطنية بغية تيسير المدخلات من جانب مؤسسات مالية دولية، ومصارف التنمية الإقليمية ومجتمع المانحين.

٣٩ - وينبغي عند تنفيذ برنامج العمل العالمي إيلاء المزيد من الاهتمام لقضايا التخفيف من حدة الفقر، وصحة الإنسان والأمن الغذائي. كما أن التشديد على أهمية المشاريع ذات الصلة ببرنامج العمل العالمي بالنسبة لهذه القضايا من شأنه أن يجتذب الإرادة السياسية، وإهتمام وسائل الإعلام واهتمام المؤسسات المالية الدولية. وفي هذا السياق، ينبغي إدراج أهداف برنامج العمل العالمي في برامج التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة. وبالمثل ينبغي توجيه الجهود نحو بناء قدرات الحكومات على تقييم القيمة الاقتصادية للموارد الساحلية والبحرية، وإشراك القطاع الخاص وفُنّان المجتمع المحلي اشراكاً كاملاً في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٤٠ - إن تطوير الشراكات المالية، بما في ذلك الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام، سيفيد ببرنامج العمل العالمي عن طريق زيادة مستوى المشاركة في برنامج العمل العالمي، والتوعية به، وباحتثه فرصة مالية جديدة. ويمكن للحكومات، على سبيل المثل، أن تتخذ إجراءات لتيسير التوسع في استخدام آليات التمويل الصغير وتمويل المشاريع، باشراك القطاع الخاص والمؤسسات المالية. وبالمثل، يمكن لأصحاب المصلحة في برنامج العمل العالمي المساهمة في الدراسات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية المتصلة بوضع أدوات اقتصادية، مثل أسواق المياه وأليات الاتجار بخفض التلوث، وفي دراسات عن الحاجة إلى صناديق متعددة أصحاب المصلحة للمياه وجودتها.

٤١ - وينبغي أيضاً أن يعمل مكتب التنسيق على تطوير شراكات تعليمية مع منظمات مثل معهد البنك الدولي كأحد الروافد المؤدية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية.

٤٢ - ويمكن كذلك الحصول على التمويل لبرنامج العمل العالمي بصورة غير مباشرة. مثلاً، يمكن للحكومات، عن طريق تطلب استخدام أفضل التقنيات المتاحة في كل من الصناعات القائمة والاستثمارات الجديدة في الصناعات التي يحتمل أن تكون ملؤنة، أن توقف الطلب المتزايد على الإنفاق المتعلق ببرنامج العمل العالمي. وبالمثل، فإن الأخذ بمبدأ "الملوث يدفع" سوف يوفر مثبطات اقتصادية للتلوث، وحوافز اقتصادية للإنتاج الأنظف. كما أن التخفيف المناسب من عبء الديون يمكن خياراً آخر للإفراج عن الموارد المالية التي تشتد الحاجة إليها، بحيث يمكن تحويلها إلى برنامج العمل العالمي.

٤٣ - وأخيراً، يتحتم على مرفق البيئة العالمية أن يواصل معالجة أولويات وأهداف برنامج العمل العالمي، وخاصة فيما يتعلق بعملية التجديد الراهنة لموارده وضمن القواعد الراسخة والطرائق المرعية.

السيد ماغنوس يوهانسون
أمين عام وزارة البيئة
آيسلندا

السيد توبلوما نيروني سليمان
لسفير/الممثل الدائم
بعثة ساموا الدائمة لدى الأمم المتحدة

المرفق الثالث

معلومات موجزة عن أنشطة البحار الإقليمية

- ١ - عقدت أربع جلسات لبرنامج البحار الإقليمية، على هامش اجتماع الاستعراض الحكومي الدولي، وقد قدمت في هذه الجلسات، عروض قصيرة وصفت فيها تجارب تطوير وتنفيذ برنامج العمل العالمي بالنسبة لبرامج تابعة لـ ١٢ منطقة بحار إقليمية.
- ٢ - وكانت الأهداف وراء تنظيم هذه الجلسات هي المساهمة في تعبئة الموارد التقنية والمالية على المستويين الإقليمي والعالمي للتنفيذ على الصعيد الإقليمي، وإبراز التقدم الحقيقي المحرز في التصدي للتلوث ومشاكل التدهور إقليمياً، وإبراز القيادة الإقليمية عن طريق مشاريع موجهة حكومياً قائمة على جملة أمور من بينها برامج العمل الإقليمية وأو الوطنية ذات الصلة بالأنشطة البرية.
- ٣ - وفيما يلي سرد مقتضب لأوجه التركيز الرئيسية لكل من هذه العروض، إلى جانب أبرز النقاط في القضايا الرئيسية المتعلقة ببرنامج العمل العالمي التي جرت معالجتها في سياق برامج البحار الإقليمية قيد النظر.

منطقة الكاريبي

- ٤ - في عام ١٩٩٩ في أوروبا، قامت الأطراف في اتفاقية كارتاخينا لحماية تطوير بيئية بحار منطقة الكاريبي الكبرى، باعتماد بروتوكول بشأن التلوث الناجم عن مصادر وأنشطة بحرية. وقد اخترق بروتوكول أوروبا آفاقاً جديدة، بوصفه أول اتفاقية إقليمية جديدة، تم إبرامها بعد اعتماد برنامج العمل العالمي، يتضمن نهجاً محدداً المصدر تمت تغذيته وفقاً لبرنامج العمل العالمي. وسوف تركز الحكومات، خلال السنوات القليلة المقبلة، على التصديق عليه وبدء نفاذة وتنفيذ المبادئ التوجيهية للبروتوكول للتడفقات الملوثة المحددة حسب الأقاليم.
- ٥ - تتمثل الخصائص الرئيسية لبرنامج العمل الحالي لبرنامج البيئة لمنطقة الكاريبي في المشاريع الموضوعة بهدف تقليل التلوث من المصادر البرية ومكافحته، مع إلاء الأولوية للمياه المستعملة المنزليّة والمصادر الزراعية غير المحددة. وينصب التركيز حالياً على تقليل صرف مبيدات الآفات في البحر الكاريبي، وتكامل تخطيط المناطق الساحلية لأمريكا الوسطى والدول الجزرية الصغيرة النامية والتصدي لاحتياجات معالجة مياه المجاري وتحديد وسائل مبتكرة مناسبة لمعالجة المشكلة في آن معاً، ومن بين الشركاء الممولين، مرفق البيئة العالمية والحكومات والولايات المتحدة الأمريكية والسويد.

- ٦ - وسيشمل مشروع خطة العمل للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ العمل بشأن المياه المستعملة المنزليّة وإنشاء وحدة غرفة تبادل معلومات، وتعزيز إمكانية تسويق البنية الأساسية للمياه المستعملة، ويراد من وحدة غرفة تبادل المعلومات أن تكون آلية غرفة تبادل معلومات إقليمية على الشبكة الدولية الإنترنت تعنى بالتلوث من

الأنشطة البرية، وستكون موصولة بقواعد بيانات أخرى. ومن الأنشطة المستقبلية الأخرى، التركيز على تمويل البنى الأساسية للمياه المستعملة في منطقة الكاريبي الكبرى عن طريق تحديد خيارات وتنظيم اجتماعات شراكات بشأن التمويل، والإثبات العملي والرصد لفعالية النهوض التكنولوجية والمالية الجديدة. وقد أيدت بعض البلدان الصغيرة في منطقة الكاريبي سلسلة من المبادئ المنظمة للاستدامة البيئية باعتباره قضية شاملة، وهناك حاجة واضحة لإشراك القطاع الخاص في تعزيز مثل هذه الموارد الازمة جداً للمشاريع، ذلك أن الأموال العامة، وترتيبيات التمويل بوصفها الراهن ليست كافية لتلبية الاحتياجات الكثيرة لمنطقة الكاريبي الكبرى.

شرق آسيا

٧ - وبرنامج البحار الإقليمية لشرق آسيا ليس اتفاقية ولكنه خطة عمل، إذ يضطلع بأنشطة في سياق برنامج العمل العالمي، وقد وجه البرنامج بإعداد تقرير عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمياه المجارير، بما في ذلك الفرص الاقتصادية التي توفرها مياه المجارير.

٨ - عقدت حلقة عمل بشأن حماية النظم الإيكولوجية البحرية والساخنة من نفايات المياه وشارك فيها ٤٠ مشاركاً من ١٠ بلدان وتولى تمويلها برنامج العمل العالمي والحكومة اليابانية. وقد أوصت حلقة العمل بتنظيم اجتماع لفريق توجيه يتتألف من مثل كل بلد من البلدان الأعضاء، لتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي داخل منطقة شرق آسيا الأوسع. وتمثلت ولاية فريق التوجيه في وضع مبادئ توجيهية لمنطقتي شرق آسيا وشمال غرب المحيط الهادئ، لتوفير إطار لأنشطة برنامج العمل العالمي. ثم يقوم كل بلد على حدة بعد ذلك بتحديد سبل لتنفيذ الإطار الإقليمي وأضاعاً في حساباته ترتيباته الخاصة التنظيمية والمؤسسية والقانونية. والأدوار الأخرى لفريق التوجيه هي تيسير تطبيق الممارسات التقنية في إدارة المياه المستعملة وإدارة المعلومات عن التكنولوجيات والممارسات المبتكرة، وتيسير وضع المشاريع التجريبية وتطوير نهج آخر للشراكات تتضمن بناء القدرات.

٩ - ومن بين الأنشطة المقترحة في خطة عمل بحر شرق أفريقيا في برنامج العمل العالمي للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦، ثلاثة أنشطة سيتم نجها في موقع البيان العملي لمشروع مرفق البيئة العالمية/برنامج الأمم المتحدة للبيئة "الحد من إتجاهات تدهور الوضع البيئي في بحر جنوب الصين وخليج تايلند":

(أ) تطوير أساليب ومعايير لتحديد قدرة الحمل للرسوبيات والمعذيات في ثلاثة مواطن هي -
المنغروف والشعاب المرجانية وطبقة الحشائش البحرية؛

(ب) تحديد "بقع التلوث الساخنة" في بحر شرق آسيا واختيار، موقع أو موقعين لتقليل درجة التلوث فيه أو فيما. وسوف يشارك أصحاب المصالح والمستخدمون والحكومات في عملية التحديد هذه؛

(ج) إقامة موقع للبيان العملي والتجارب للمعالجة متعددة الكلفة لمياه المجارير على المستوى المجتمعي والأسرى، وغابات التجارب والمحاصيل والأراضي الرطبة لاستخراج واستعمال المياه والمعذيات من نفايات المياه.

شرق أفريقيا

- ١٠ - تم التوقيع على اتفاقية حماية وإدارة وتنمية البيئة البحرية والساحلية لمنطقة شرق أفريقيا (اتفاقية نairobi) في عام ١٩٨٥ وتمت المصادقة عليها في عام ١٩٩٦. وتضم تسع دول أعضاء هي: الكاميرون، وكينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، وموزامبيق، ورواندا، والصومال وجمهورية تنزانيا المتحدة. ودعت جمهورية جنوب أفريقيا للانضمام للاتفاقية.
- ١١ - وللاتفاقية صك مكملان هما بروتوكولان واحد يتعلق بالمناطق المحمية وأنواع الحيوانات والنباتات البرية ويتعلق الثاني بالتعاون في مكافحة التلوث البحري في حالات الطوارئ وخطة عمل.
- ١٢ - ويغطي برنامج العمل العالمي أربعة مجالات هي: قضايا التقييم والإدارة والتسيير والقضايا الشاملة. ويغطي مكون التقييم النظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعب المرجانية والمنغروف وطبقة الحشائش البحرية، التغيرات في الخط الساحلي والمصادر البرية للتلوث والقضايا الاجتماعية والاقتصادية؛ وتتناول الإدارة المسائل المتعلقة بالشعب المرجانية والنظام الإيكولوجي المفترضة بها؛ والتغيرات في الخط الساحلي؛ والمصادر البرية للتلوث؛ والمصادر البحرية للتلوث. ويغطي المكون المتعلق بالتسيير والجوانب القانونية استعراض الاتفاقية وبروتوكوليها؛ وتعزيز هيكل تنسيق البرنامج؛ والتسيير مع الاتفاقيات الأخرى والشركاء. وتشمل المكونات الفرعية للقضايا الشاملة نشر المعلومات وتبادلها والقضايا الأخذة في الظهور.
- ١٣ - وترمي استراتيجية تنفيذ الاتفاقية إلى التعاون مع برنامج العمل العالمي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وبرامج البحر الإقليمية الشقيقة من خلال "التوأمة" وشركاء التنمية والأطراف المهمة الأخرى لإيجاد مصادر للأموال؛ والتعاون مع برنامج العمل العالمي لتطوير أدوات إدارية؛ وإشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ مشاريع تجريبية.

منطقة خطة عمل الكويت

- ١٤ - تعكف المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، في إطار أهدافها نحو تطوير الإدارة البيئية وحماية البيئة البحرية وتشجيع حفظ الموارد البحرية واستدامة استخدامها، على تنفيذ برنامج عمل إقليمي لأنشطة البرية يتصدى للتأثيرات السلبية لتصریفات المياه المستعملة. وهذا يشمل مشاريع بيان عملي أو مشاريع تجريبية للمياه المستعملة البلدية، والتنظيم الإقليمي لتصریفات النفايات، ومبادئ توجيهية بشأن نوعية المياه البحرية والمبادئ التوجيهية والمعايير لمعالجة الملوثات السائلة الصناعية، وتشمل معالجتها مياه المجاري المنزلية، والمبادئ التوجيهية لتقدير الأثر البيئي. ويوجد دليل لتنفيذ البروتوكول الإقليمي للمصادر البرية يشرح جوانبه القانونية والمؤسسية والتقنية، بلغة مبسطة لجميع أصحاب المصلحة. وقد تم البدء في برنامج إدارة حوض نهرى لشط العرب، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهناك حاجة لخطة عمل شاملة لرصد الأرضي الرطب بالمنطقة والتغيرات الراهنة وتأثيراتها على نوعية المياه والحياة البحرية. وثمة حاجة إلى تمويل خارجي لكثير من الأنشطة المخطط لها.

البحر المتوسط

١٥ - المشكلة الرئيسية التي تطل برأسها على منطقة البحر المتوسط هي ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية والتي يتوقع أن تزداد ارتفاعاً كذلك. وقد حدث نقاط ثلوث ساخنة في جميع أجزاء المنطقة. وقد اعتمدت اتفاقية برشلونة في عام ١٩٧٥ للتصدي لمشاكل منطقة تضم سكان يقطنون المناطق الساحلية يقارب تعدادهم ١٥٠ مليون نسمة ويزورها أكثر من ٢٠٠ مليون سائح سنوياً. وتم في عام ١٩٨٠، اعتماد بروتوكول لمكافحة التلوث من الأنشطة البرية. واستجابة للتطورات اللاحقة، بما في ذلك مقررات ريو وأعتمد برنامج العمل العالمي في عام ١٩٩٥، أجريت تغييرات كثيرة على الصكوك، وخلص بروتوكول المصادر البرية لتعديلاته جوهرياً في عام ١٩٩٦، مثلت خطوة حقيقة إلى الأمام في مكافحة التلوث. ومن الملامح الرئيسية للبروتوكول المعدل أنه يغطي الحوض المائي للبحر المتوسط وإدراج حكم لأول مرة يقضي بفرض عقوبات في حالات عدم الامتثال، ووضع نظام للإبلاغ. ومن المتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٢.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد برنامج عمل استراتيجي في عام ١٩٩٧، وهو الآن في مرحلة تشغيلية. وقد وافق مرفق البيئة العالمية على تمويل ٥٠ في المائة من مشروع بتكلفة ١٢ مليون دولار لتنفيذ البرنامج، الأمر الذي يمهد الطريق لاتخاذ إجراءات عملية على أرض الواقع. ويغطي مجالين رئيسين هما: البيئة الحضرية والتنمية الصناعية. وتتزامن تغطيته مع تغطية برنامج العمل العالمي. كما أن التواريخ المستهدفة المنصوص عليها هي نفس تواريخ البرنامج العالمي. وسوف تشمل النواتج المبادئ التوجيهية الإقليمية، والدراسات السابقة للاستثمار لنقاط التلوث الساخنة، وتحليل المناطق شديدة التأثر بالتلويث والتدريب وبناء القدرات والتدابير لضمان المشاركة الجماهيرية والصكوك الاقتصادية وبرنامج عمل استراتيجي للتوعي البيولوجي.

١٧ - وبرنامج رصد وبحوث التلوث بالبحر المتوسط للرصد المتواصل لحالة واتجاهات التلوث البحري يشكل نموذجاً بارزاً لتنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي على المستوى الإقليمي. وبرنامج البحر المتوسط انتفع كثيراً من اعتماد برنامج العمل العالمي واستفاد فائدة كبيرة من النموذج الذي وضعه. والبرنامج على استعداد للتعاون مع المنظمات المنخرطة في نفس العملية في المناطق الأخرى.

شمال شرق منطقة المحيط الهادئ

١٨ - البلدان المشاركة في برنامج البحار الإقليمية لشمال شرق المحيط الهادئ هي كولومبيا، وكوستاريكا، والسلفادور، وغواتيمala، وهندوراس، والمكسيك، ونيكاراغوا، وبينما، وتشارك الولايات المتحدة بصفة مراقب. وبما أن هذا يعد اتفاقية البحار الإقليمية الأولى التي تم إبرامها عقب اعتماد برنامج العمل العالمي في مؤتمر واشنطن، فإن برنامج العمل العالمي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية، وهي تختلف أيضاً عن اتفاقيات البحار الإقليمية الأسبق من حيث اتخاذها نهج استخدام مستدام منذ استهلاكها: ففي حين كانت تركز الاتفاقيات

السابقة أساساً على التلوث البحري، ويغطي هذا البرنامج أيضاً قضايا مثل الأمن الغذائي والأمن البيئي، وتحفيز حدة الفقر والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي لمصائد الأسماك والإدارة المستدامة للموارد البحرية والساخالية.

١٩ - عقدت ثلاثة اجتماعات لخبراء معينين حكوميين رفيعي المستوى للتفاوض بشأن الاتفاقية وخطه العمل. ومن المنتظر أن يعقد مؤتمر المفوضين للتوقيع على مستوى الوزراء، في غواتيمala، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، ويتبعه مباشرة الاجتماع الحكومي الدولي الأول بشأن خطة العمل الذي سينصب فيه التركيز على الترتيبات المؤسسية والمالية، إضافة إلى استراتيجية تهدف إلى ضمان التصديق على الاتفاقية وتنفيذ خطة العمل. وتشمل الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققتها عملية التفاوض دراسة تشخيصية إقليمية لتأثير الأنشطة البرية على البيئة البحريّة والساخالية ونظم المياه العذبة المرتبطة بها، وبرنامج عمل للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦ بشأن الأنشطة البرية يغطي ١٧ مجالاً رئيسياً من مجالات العمل.

٢٠ - وستكون تعبئة الدعم العالمي أمراً حاسماً في تنفيذ خطة العمل وبرنامج عمل الأنشطة البرية الذين سينفذان بالمشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني بما في ذلك دوائر الصناعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية، وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية.

منطقة شمال غرب المحيط الهادئ

٢١ - تم اعتماد خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ، غير الملزمة قانوناً، في عام ١٩٩٤ وتغطي مناطق من بحر اليابان والبحر الأصفر واقعة تحت الولاية القضائية للصين واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي. والجهود جارية لإضافة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى قائمة المشاركين. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور الأمانة، وهي وحدة تنسيقية إقليمية قيد الإنماء. ويجري بحث اتفاق بشأن المصادر البرية للتلوث، وسيقدم مقترح بشأن ذلك إلى مرفق البيئة العالمية، وقدمت الدول الأعضاء في خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ مبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار لمشروع في هذا المجال يقوم بتطويره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المعنية بتلوث البحار. ويجري تنفيذ الترتيبات المؤسسية، وسيقوم اجتماع متعدد بمعاينة مقترح يرمي إلى إعادة تنظيم مراكز الأنشطة الإقليمية لتشمل مركزاً يعالج الأنشطة البرية.

منطقة شمال شرق المحيط الأطلسي

٢٢ - تم في عام ١٩٩٢ اعتماد اتفاقية أوسيبار لحماية البيئة البحريّة لشمال شرق المحيط الأطلسي، التي جاءت نتيجة لدمج اتفاقيتي أوسلو وباريس بشأن إلقاء النفايات في البحار والتلوث البري المنشأ على التوالي، واتسع نطاقها ليشمل التنوع البيولوجي والأنشطة البشرية. وقد وضعت الاتفاقية لحماية البيئة البحريّة لمنطقة شمال شرق المحيط الأطلسي؛ ومن معالمها الرئيسية الالتزام العام باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للحوزول دون حدوث التلوث والقضاء عليه، ولحماية المنطقة من التأثيرات المعاكسة الناجمة عن النشاط البشري. وتنسّر الشّدّ الإقليمي حالياً بخمس استراتيجيات وخطه عمل تتناول المواد الخطرة، والمواد المشعة، وإضافة

المغذيات، والزيوت المستخرجة من البحار وصناعة الغاز، والتنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية إلى جانب التقييم والرصد.

٢٣ - ويشكل التنوع البيولوجي عاملًا مشتركاً للاتفاقية، وفي هذا السياق تقوم لجنة أوسلو وباريس (أوسبار) التي أنشأتها الاتفاقية، باستعراض تأثيرات قوائم الأنشطة البشرية المقترن بالإضطلاع بها، لرؤية كيفية تبرير اتخاذ الإجراءات، وما هي التدابير التي ستلزم في هذا الشأن. ففي مجال المواد الخطرة، على سبيل المثال، أجري استعراض للمواد الكيميائية المتداولة في السوق، ووضعت قائمة للإجراءات ذات الأولوية من خلال اختيار بینامية وآلية لوضع الأولويات.

بحار جنوب آسيا

٤ - يعتبر برنامج بحار جنوب آسيا برنامجاً حديث النشأة، لديه مجالات عمل من بينها الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والمصادر البرية لتلوث البحار. وقد تم الإضطلاع بأنشطة عديدة في إطار برنامج العمل العالمي، مثل حلقة عمل بحار جنوب آسيا المعنية ببرنامج العمل العالمي، وتطوير برامج عمل وطنية إرشادية لحماية بيئة البحار من الأنشطة البرية. أما القضايا ذات الأولوية فهي توليد النفايات الصلبة وإدارتها؛ التلوث بمياه المجاري؛ تولد النفايات الصناعية وإدارتها والتصريفات الواردة من المجال الزراعي؛ والتلوث النفطي؛ وعمليات تفكيك السفن؛ ونقل المسؤوليات والتعديل المادي للموائل. وسوف يركز برنامج بحار جنوب آسيا في السنة المقبلة، على تشجيع وتبسيير الاتفاques الإقليمية غير الملزمة، وعمليات التقييم والتحليل الإقليمية للعمل وبناء القدرات. وسيشمل ذلك العمل بشأن تطوير آلية غرفة تبادل المعلومات الخاصة به وبناء القدرات لتنفيذ برنامج العمل العالمي.

٥ - وكجزء من برنامج عمله للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، يأمل برنامج بحار جنوب آسيا في أن يتمكن من الموافقة على مشاريع خطط عمل وطنية أعدها خبراء استشاريون محليون، يلتزم من أجلها المساعدة المالية الخارجية. وسوف يساعد أيضًا في تنفيذ المشروع المعني بالتغييرات المادية للموائل وتنميّرها، وذلك بالإسهام في إعداد مبادئ توجيهية للعمل وتحديد دور أصحاب المصلحة.

منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ

٦ - اعتمدت خطة عمل حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في جنوب شرق المحيط الهادئ في عام ١٩٨١ جنباً إلى جنب مع اتفاقية واتفاقات تكميلية متعددة من بينها بروتوكولات بشان طوارئ التلوث النفطي، وحفظ وإدارة المناطق البحرية والسائلية وحمايتها من التلوث الإشعاعي التي وقع عليها من شيلى، وكولومبيا، واكوادور، وبيريرو، وبينما. وهي لها نفس السمات التي لبرامج البحار الإقليمية الأخرى التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتقدم اللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ التسويق الإقليمي تساعدها في ذلك نقاط اتصال وطنية ومؤسسات وطنية. وينظر إلى خطة العمل على أنها أساس سليم للتعاون الدولي لمواجهة الأنشطة البرية، وينظر إليها كذلك جنباً إلى جنب مع البروتوكول المعني بالأنشطة الأرضية كآلية مناسبة لتنفيذ برنامج العمل العالمي على المستوى القطري.

٢٧ - وقد أظهر تشخيص المصادر للثوث البري أن المصادر الرئيسية هي المياه المستعملة المحلية والصناعية، والمياه المستعملة من صناعتي التعدين والنفط، ومن المبيدات الحشرية التي تستخدم في تربية الماشية، والكثافة السكانية العالية والمتزايدة في القطاع الساحلي. وفي تصميم الهدف الشامل لحماية البيئة البحرية والساحلية، فإن الأهداف المحددة ترمي إلى دعم الامتثال لبرنامج العمل العالمي، وتعزيز القرارات الوطنية والإقليمية من أجل التعامل مع المصادر البرية، وتعزيز تطبيق السياسات البيئية الوطنية، ونشر المعلومات، والتدريب، وبرامج التعليم البيئي، والترتيبات التقنية والمالية بما في ذلك أفضل الممارسات، ولدعم نظم التقييم والرصد.

جنوب المحيط الهادئ

٢٨ - إن العمل الذي ينفذه البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP) وارد في خطة عمله التي تغطي أربعة مجالات هي: حفظ الطبيعة، ومنع التلوث، وتغيير المناخ، والتتنوع، والتنمية الاقتصادية. وقد نفذ عدد من الأنشطة التي تمت تحت رعاية برنامج العمل العالمي مثل إعداد إطار إقليمي للعمل بشأن المياه المستعملة، والمبادئ التي تشمل على سياسات مناسبة وطنية لإدارة المياه المستعملة.

٢٩ - ويستهدف البرنامج عدة أمور من بينها استعراض التشريعات، وتشجيع البحوث بشأن الممارسات التقليدية والتوجهات الثقافية مع تأكيد التكامل مع التخطيط للطوارئ وللكوارث. وهناك بالإضافة إلى ذلك بعض الأنشطة ذات الصلة التي لا يوجهها برنامج العمل العالمي. مثل الملوثات العضوية النباتية، ومشروع إدارة النفايات الخطرة الذي تم في إطاره استكمال قائمة بالمخزونات والموقع الملوثة.

٣٠ - وعلى المستوى القطري، يوجد كذلك عدد من الأنشطة الجارية للنهوض بالإصلاح، ونظم إدارة النفايات الصلبة في كيريباتي، وموقع ريم جيد/مرفق إدارة النفايات في جزر الكوك، ومشروع تجريبي لتبيان فائدة الشراكات العامة/الخاصة في إدارة النفايات الصلبة في ساموا، واستعراض برنامج عملها.

٣١ - إن البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ لديه أفضل سجل للإنقاذ في برنامج البحار الإقليمية على الرغم من التحديات المادية العاتية التي تواجهه، ويرجع الفضل في ذلك إلى عدة أمور من بينها الاستعراض الدوري والشفاف لبرامج عمله.

غرب ووسط أفريقيا

٣٢ - لقد كانت المدن الساحلية في منطقة غرب ووسط أفريقيا النقطة الأساسية بالنسبة للتنمية الصناعية. فقد أدت هجرة العمال من المناطق الريفية الداخلية إلى المراكز الصناعية الساحلية إلى زيادة تعرض البيئة البحرية والساحلية لأخطار التدهور. وتعاني البنى التحتية الإصلاحية من عدم كفاية الاستثمارات المالية، والصيانة غير المنظمة، والافتقار إلى الرقابة والتنفيذ. وتتمثل الأولويات بالنسبة لمنطقة غرب ووسط أفريقيا في التقييم والإدارة الفعالة لمصادر التلوث تلك. وقد تم إنشاء برنامج عمل للتقليل من التلوث بسبب الأنشطة البرية في المنطقة وذلك في إطار اتفاقية أبيدجان للتعاون في حماية وتنمية البيئة البحرية والساحلية لغرب

ووسط الإقليم الإفريقي، ويعطى البرنامج موضوعين: التقييم والإدارة. وقد تم تحديد الإجراءات ذات الأولوية ومن بينها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وتقييم التصريحات والابتعاثات.

٣٣ - والهدف العام من البرنامج هو زيادة الوعي لضمان الاستخدام المستدام للمناطق الساحلية ومن بين الأهداف المحددة بموجب موضوع "التقييم" أي تقييم القدرات على المستوى القطري لوضع السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بإدارة النفايات لتحقيق عدة أهداف من بينها إصدار تقرير حالة عن احتياجات تنمية القدرات على المستوى القطري. ومن بين الأنشطة المزمعة كذلك تدنية التأثيرات الناجمة عن التصريحات والتخلص من النفايات من جانب البلديات والدوائر الصناعية. وقد تم تحديد شركاء بالفعل للقيام بالأنشطة المقترحة سواء داخل أو خارج الإقليم بما في ذلك ترتيبات التوأمة المحتملة مع الانفاقيات الأخرى.

٣٤ - وضعت جميع الأولويات على أساس فئات المصادر الإقليمية مثل مبيدات الآفات واستخدام الأسمدة في الزراعة، والنفايات الصلبة والمخلفات البحرية وتلوث الغلاف الجوي. ولا تزال العقبة الرئيسية في طريق تنفيذ ذلك هي نقص الأموال الضرورية.

المرفق الرابع

إعلان منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة

أسست منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة في عام 1989 لتعزيز التعاون الدولي بين البرلمانيين فيما يتعلق بقضايا البيئة العالمية. وتضم المنظمة ما يربو على ٨٠٠ عضو من أكثر من ١٠٠ بلد بما في ذلك بلدان مجموعة الثمانية. وقد انضممنا إلى زملائنا في مونتريال لمناقشة تنفيذ برنامج العمل العالمي ودور المشرعين في ولادته.

ونعرب، نحن أعضاء منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة، نعرب عن قلقنا العميق تجاه تدهور البيئة البحرية، لاسيما ذلك الناجم عن الأنشطة البرية، ونعلن تأييدها لحكوماتنا فيأخذ زمام المبادرة في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

نشر بالقلق من أن التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي يت肯دها المجتمع آخذة في التصاعد بسبب الانخفاض غير التنسابي في مستوى الإجراءات الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة البرية والواقعة على البيئة الساحلية والبحرية.

نؤكد الحاجة إلى شراكة تعاونية مع مؤسسات مالية دولية ومنظمات دولية وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية وأصحاب الشأن الرئيسيين الآخرين الذين لهم دور محوري في تنفيذ برنامج العمل العالمي.

نعلن التزامنا الأكيد بالعمل بشكل نشط وتعاوني من أجل النهوض بإدارة السواحل والبحار باتباع نهج محلية ووطنية وإقليمية ودولية.

وسوف نسعى من أجل ضمان توافر الموارد الضرورية لتطوير وتنسيق وتنفيذ آليات برنامج العمل العالمي في بلدانا من خلال استخدام الموارد المحلية والدولية بصورة أفضل.

وإننا نرحب بما بذله مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من جهود، ونعلن عن مساندتنا المستمرة لمذكرة التفاهم التي أعيد تأكيدها بين منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

وندعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحكومات المعنية، وهيئات الإدارة الإقليمية ذات الصلة وغيرها من الهيئات المختصة إلى المصادقة على خطة عمل مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذها.

ونحث حكوماتنا على الالتزام بالتنفيذ الكامل لبرنامج العمل العالمي بإدراج أهداف وغايات وتجيئات برنامج العمل العالمي في صلب الأنشطة والبرامج والاستراتيجيات والخطط الجديدة أو القائمة،

بما في ذلك إدراج إدارة مستجمعات المياه والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

وختاماً، سيعمل أعضاء منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة على مواصلة مساندة الجهود الرامية إلى تعزيز التشريعات الخاصة بنفايات المياه البلدية ووضع تشريعات لتخفيض استعمالات الأراضي بما يمنع تدمير الموارد الساحلية والعمل مع شركائنا في استكشاف آليات تمويل إضافية على المستويين المحلي والدولي من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية.

وسوف يبذل أعضاء المنظمة كل ما في وسعهم لمساندة الحكومات المشتركة في هذه الجهود نظراً لأن السلم والتنمية وحماية البيئة تتبادل الاعتماد ويتعذر عزلها عن بعضها.

المرفق الخامس

بيان المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية

- ١ - المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية هو وكالة بيئية دولية للحكومات المحلية
- ٢ - إن رسالة المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية الذي أُنشئ في عام ١٩٩٠ هي تكوين حركة عالمية للحكومات المحلية وتأدية الخدمات لها من أجل تحقيق تحسينات ملموسة في البيئة العالمية وشروط التنمية المستدامة من خلال العمل المحلي الإضافي.
- ٣ - تتألف عضوية المجلس من أكثر من ٤٠٠ مدينة وبلدة ومقاطعة والرابطات التابعة لها على نطاق العالم. وتشترك هذه الجهات ومعها مئات من الحكومات المحلية الأخرى في الحملات الدولية والمشروعات الإقليمية التي يقوم بها المجلس. ويساعد المجلس، من خلال حملاته، الحكومات المحلية على نشر الوعي السياسي بالقضايا الرئيسية وبناء القدرات من خلال تقديم المساعدة التقنية والتدريب وتقييم التقدم المحلي والإضافي من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ٤ - ويقوم المجلس بدور آية لتبادل المعلومات عن التنمية المستدامة بتوفير توجيهات السياسة العامة والتدريب والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية من أجل زيادة قدرة الحكومات المحلية على التصدي للتحديات العالمية.
- ٥ - إن المجلس، بصفته رابطة ديمقراطية للحكومات المحلية، يقوم بدور النصیر للحكومات المحلية أمام الهيئات الوطنية والدولية بفرض تعميق فهم أنشطة حماية البيئة المحلية والتنمية المستدامة ومسانداتها. ولدى المجلس رابطة رسمية مع الاتحاد الدولي للسلطات المحلية. ويتمتع بوضع استشاري رسمي لدى الأمم المتحدة يدافع من خلاله عن مصالح الحكومات المحلية أمام الهيئات الدولية.
- ٦ - يساند المجلس جهود برنامج العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبناء على ذلك، فإننا نعلن عن مساندتنا المستمرة لمنذكرة القائم المبرمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بين المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- ٧ - يؤكد المجلس استعداده المستمر لمساعدة برنامج العمل العالمي في تنفيذ خطة استراتيجية معنية ببناليات المياه البلدية من خلال العمل مع الحكومات المحلية.
- ٨ - سوف يسهم المجلس في تنفيذ برنامج عمل برنامج العمل العالمي من خلال أنشطة موجهة تتعلق ببناء القرارات واقتاسم المعلومات. وسيشكل المجلس شبكة من المدن الساحلية على أساس برامج البحار الإقليمية لبرنامج العمل العالمي من أجل مساندة السلطات المحلية في جهودها الرامية إلى النهوض بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مجتمعاتها المحلية، وسيولوي المجلس اهتماماً خاصاً للمجالات المحورية لبرنامج العمل العالمي مثل الإصلاح على مستوى المجالس البلدية.

٩ - وبوصفه جزءاً من برنامج العمل العالمي، سينفذ المجلس شبكة المدن الساحلية، وهو مشروع مدته خمس سنوات يهدف إلى تسخير التعاون اللامركزي لتعزيز إمكانات التخطيط البيئي والقدرة الإدارية للحكومات المحلية في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وموارد المياه. وسيتمحض هذا البرنامج عن نتائج رئيسية مثل إنشاء شبكة من المدن تعمل معاً في تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وموارد المياه. ومن بين الآثار طويلة الأجل لشبكة المدن الساحلية، الارتقاء بنوعية بينة مياه البحر والمياه العذبة وتحسين الصحة العامة.

١٠ - وتسلیماً بالحاجة إلى العمل المحلي والتخطيط المتكامل محلياً لإدارة موارد المياه، نظم المجلس حملة للمياه تم تشييدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتسعى هذه الحملة إلى تكوين حركة عالمية قوامها الحكومات المحلية وأصحاب الشأن فيها من تعهدوا بالالتزام معاً بتحقيق تحسينات ملموسة في الاستعمال المستدام لموارد المياه العذبة من خلال حماية وتعزيز مستجمعات المياه المحلية والتقليل من تلوث المياه، وتحسين توافر وكفاءة خدمات التصحح في مجال المياه والبيئة وتحسين الصحة العامة.

١١ - إن حملة المياه الخاصة بالمجلس هي برنامج متعدد للشراكة العالمية من أجل المياه.

١٢ - إن المجلس يسلم بأن مدونة المياه الخاصة بالحكومات المحلية (مبادئ لشبونه) تؤدي دوراً بارزاً في حملة المياه من خلال تشديدها على العناصر المعنوية والأخلاقية لعملية إدارة المياه المحلية. وقد أقرَّ المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية مدونة المياه الخاصة بالحكومات المحلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. كما يشجع المجلس المجالس المحلية الموجودة في شتى أنحاء العالم على اعتماد مدونة المياه الخاصة بالحكومات المحلية.

المرفق السادس

بيان المنظمات غير الحكومية

- ١ - تمثل المنظمات غير الحكومية منذ فترة طويلة قوة دافعة رئيسية للعمل المدني والحكومي الموجه إلى التصدي للقضايا البيئية البارزة على النطاق المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وتنstemد القوة الرئيسية التي يتسم بها هذا الدور من درايتها وخبرتها في تنفيذ المشروعات الميدانية والاتصال عن طريق الشبكات وبناء القدرات والمناصرة وتتمتع المنظمات غير الحكومية أيضاً بتاريخ طويل سانده أعمال تحديد وتيسير البرامج والمشروعات العملية الفعالة الكلفة والمبكرة والمناسبة زمنياً الرامية إلى منع ورقة والتقليل أو التخفيف من حدة الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور البيئة الساحلية والبحرية وما يتصل بها من أحواض أنهار، تواجهها في الغالب عقبات مالية وتقنية ومؤسسية وتنظيمية كبيرة.
- ٢ - وتبعداً لذلك انضم ممثلو المنظمات غير الحكومية المشتركون في الاستعراض الحكومي الدولي الأول لبرنامج العمل العالمي إلى الاجتماع إلى ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الأخرى من أصحاب الشأن الرئيسيين في مونتريال لمناقشة الوضع الخاص بتنفيذ برنامج العمل العالمي منذ نشوئه في ١٩٩٥ وذلك للمساعدة في تحضير العمل حتى عام ٢٠٠٦ وتقديم توصيات بشأن التنفيذ الفعال وال سريع لبرنامج العمل العالمي.
- ٣ - ولدى القيام بذلك، ترغب المنظمات غير الحكومية في التأكيد مجدداً على قلقها العميق تجاه استمرار تدهور وتنمير البيئة الساحلية والبحرية وما يتصل بها من نظم لمستجمعات المياه، لاسيما بسبب الأنشطة البرية، وتحث الحكومات على أن تأخذ زمام المبادرة في تنفيذ برنامج العمل العالمي بما يتفق والالتزام الذي عدته بالموافقة على برنامج العمل العالمي في واشنطن العاصمة في ١٩٩٥.
- ٤ - ويساور المنظمات غير الحكومية القلق بنفس القدر أيضاً من جراء استمرار تصاعد التكاليف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لمكافحة تلوث البحر وتدهور وضعها بسبب عدم كفاية التمويل والإجراءات الحكومية لتخفيف الآثار الضارة للأنشطة البرية على البيئة الساحلية والبحرية ومستجمعات المياه المتعلقة بها.

ألف - إجراءات عامة موصى بها للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي

٥ - المساعدة على التعجيل بتنفيذ برنامج العمل العالمي:

- (أ) تدعى المنظمات غير الحكومية الحكومات وبرامج البحر الإقليمية ومكتب تنسيق برنامج العمل العالمي إلى القيام بدور أكثر إيجابية في تشجيع المشاركة والشراكة الناشطة مع المنظمات غير الحكومية بغرض الاستفادة من درايتها العلمية والتقنية والمتصلة بالسياسات وتعزيز الوعي العام والالتزام السياسي؛

(ب) تدعى المنظمات غير الحكومية مكتب التسيير إلى تحقيق زيادة كبيرة في التركيز الأولوية وتخصيص الموارد من أجل تعزيز الوعي والإرشاد القاعدي العام، باعتبار ذلك نشاطاً رئيسياً في تنفيذ برنامج العمل العالمي ٢٠٠٢-٢٠٠٦؛

(ج) تساند المنظمات غير الحكومية الحوار المنتظم الذي يتعدد فيه أصحاب المصالح على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وكذلك الاستعراضات الإقليمية والعالمية المقبلة بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(د) تتوقع المنظمات غير الحكومية أن يتولى مكتب التسيير رصد أوضاع الاستثمار في البرمجة والأنشطة الموجهة إلى جميع فئات مصادر الثروت في إطار برنامج العمل العالمي كوسيلة لتنصي التقدم المحرز مع مرور الزمن في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي؛

(هـ) تناشد المنظمات غير الحكومية الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى والقطاع الخاص على زيادة الاستثمار مواردها المالية والبشرية زيادة كبيرة في مجال البرامج المحلية والوطنية والإقليمية من أجل بلوغ أهداف برنامج العمل العالمي، لاسيما في تقديم المساعدة الإضافية لمنظمات المجتمع المحلي وذلك بهدف مكافحة التلوث الناجم عن الأنشطة البرية؛

(و) تناشد المنظمات غير الحكومية جميع حكومات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي التزمت بتقييم المساعدات الإنمائية عبر البحار بنسبة ٠٠٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ٢٠٠٦ أن تسرع في الوفاء بالتزاماتها وأن تدرج، على وجه التحديد، أهداف برنامج العمل العالمي في برامج كل منها المعنية بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك مساندة الأنشطة على المستوى المحلي.

باء - إجراءات محددة موصى بها للحكومات الوطنية من أجل الإسراع في تنفيذ برنامج العمل العالمي

٦ - تيسيراً لبلوغ أهداف برنامج العمل العالمي تحت المنظمات غير الحكومية الحكومات على القيام بما يلي:

(أ) أن تمارس الإرادة السياسية الضرورية لبلوغ أهداف برنامج العمل العالمي من خلال وضع أهداف محددة وكافية لخفض التأثيرات المعاكسة الناجم عن الأنشطة البرية من جميع فئات المصادر النسخ المحددة في برنامج العمل العالمي، ولاعتماد تدابير مناسبة، يجبر أن تكون ملزمة، لبلوغ هذه الأهداف؛

(ب) توسيع نطاق فئات مصادر التلوث في برنامج العمل العالمي لتضع في اعتبارها جميع المواد الخطرة الثابتة والمترادفة بيولوجياً أو التي يحتمل أن تؤدي إلى حدوث إضطرابات في الغدد الصماء؛

(ج) تأييد وتمويل أنشطة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي وتركيزه على مساعدة البلدان والأقاليم في وضع برامج وطنية وإقليمية عملية المنحى بميزانية ضئيلة قيمتها ٦٠ مليون دولار للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تمول من موارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن المساهمات القطرية الإضافية؛

(د) التأكيد من أن أهداف جميع خطط تطوير وإدارة صرف مياه أحواض الأنهار إلى المناطق الساحلية تتضمن بوضوح حماية البيئة البحرية والساخلية ومواردها الحية، وبذلك تلبى احتياجات سكان أحواض الأنهار والنظم الإيكولوجية فضلاً عن تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي بأسلوب شامل ومتكمال؛

(هـ) إيلاء قدر أكبر من الاهتمام والدعم المالي للبدائل شبكات الصرف الصحي الكبيرة ومنتشرات معالجة نفايات المياه البلدية كتبير للتصدي لقيام مياه المجاري بتلوث للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار المتصلة بها. ويمكن للبدائل غير الهيكلية، مثل الأراضي الرطبة الضيقة النطاق المجهزة ونظم المعالجة في الموقع أن توفر حلولاً أفضل في العديد من الواقع لمشاكل النفايات البشرية على النطاق المحلي وأن تكون الموارد اللازمة أبسط بصورة نمطية وأقل تكلفة وتحتاج لقدر أقل من الصيانة وقد تكون على قدر أكبر من الفعالية في المدى البعيد.

(و) تنفيذ جداول أعمال إستعادة الوضع الطبيعي للمناطق الساحلية بالتركيز على سياسة انعدام الخسائر كتبير للتصدي لمشكلة تغيير أو تمير الموارد في المناطق الساحلية؛

(ز) إعطاء أولوية عالية لتحديد وتنفيذ تدابير وبرامج مناسبة وفعالة الكلفة للتصدي للمصادر الثابتة وغير الثابتة للمغذيات، بما في ذلك الإلغاء السريع لإعانت دعم الأسمدة النيتروجينية والفسفورية؛

(ح) تطبيق مبدأ الاستعاضة عن العمليات والمواد ببدائل أقل خطورة أو غير خطرة لدى وضع برامجها الوطنية لتنفيذ برنامج العمل العالمي؛

(ط) ضمان أن تكون البرامج الوطنية والإقليمية لبرنامج العمل العالمي متوافقة مع المبادئ الأساسية للوقاية والشفافية ووعي ومشاركة الجمهور والنهج المتكاملة والإنصاف ومبدأ "الملوث يدفع"؛

(ى) تحديد وتنفيذ جداول زمنية للإلغاء التدريجي للدعم المقدم لجميع المواد والممارسات التي تضرر البيئة الساحلية والبحرية وأحواض الأنهار المتصلة بها؛

(ك) التصديق على جميع الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف والبروتوكولات ذات الصلة بتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي بأسرع ما يمكن.

ج) إجراءات محددة للمنظمات غير الحكومية

- ٧ - لمساعدة الحكومات في تنفيذ برنامج العمل العالمي تقوم المنظمات غير الحكومية بما يلي:

- (أ) مواصلة الاستفادة من درايتها وخبراتها العلمية والتقنية المتعلقة بالسياسات بهدف تحديد وإلقاء الضوء على حالات تدهور وتدمير البيئة البحرية والساحلية وما يتصل بها من أحواض الأنهر بسبب الأنشطة البرية، ومواصلة القيام بدور المناصرة لتحديد الحلول لهذه المشكلات وتوفير وسائل التغلب على العقبات التي تعرقل تتنفيذها؛
- (ب) مواصلة التشجيع النشط لمشاركة المواطنين في تحقيق أهداف برنامج العمل العالمي، لاسيما على المستويين المحلي والإقليمي؛
- (ج) مواصلة ترويج والمشاركة في الشراكات الرئيسية مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي ووسائل الإعلام وغير ذلك من أصحاب المصالح الرئيسيين في برنامج العمل العالمي؛
- (د) إدماج اهتمامات برنامج العمل العالمي، لاسيما الصلات بين مناطق المياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية، في المنتديات البيئية الدولية، بما في ذلك المؤتمر الدولي للمياه العذبة (بون) والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (جوهانسبرغ) والمنتدى العالمي الثالث للمياه (كيوتو) مع التأكيد على الصلات بين مناطق المياه العذبة والمناطق الساحلية والبحرية وال الحاجة إلى حماية البيئة الساحلية والبحرية وأحواض الأنهر المتصلة بها بوصفها وحدة ايكولوجية هيدرولوجية موحدة؛
- (ه) تحديد واختبار التكنولوجيات المبتكرة والترويج للنهج القائم على المجتمع المحلي بهدف التقليل من التلوث الناجم عن الأنشطة البرية وعن النفايات البشرية والصناعية؛
- (و) السعي إلى تعزيز الاتصال والتعاون بين المنظمات غير الحكومية البيئية في برامج وأنشطة تساند برنامج العمل العالمي وبين المنظمات غير الحكومية الأخرى المشتركة في أنشطة (مثل القضايا الجنسانية والتمويل الجزئي للمشروعات) ذات صلة بتحقيق أهداف برنامج العمل العالمي.
- - - - -